جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التنافس الصيني - الهندي على الامن الاقليمي لجنوب شرق آسيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد :

– ترانتي علي

إشراف :

– د. كيم سمير

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
دريدي محمود	أستاذ مساعد أ	رئيسا
كيم سمير	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
عباد أمير	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016 / 2017

دفعة : 2017

شكر و عرفان

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك

أتقدم بأسمى معاني الشكر في حق الأستاذ المهذب **الدكتور كيم سمير** على كرمه وتفضله للإشراف على هذه الدراسة، و على اهتمامه و حثه بانجاز هذا العمل على أكمل وجه.

و كذلك الشكر كل الشكر لكل الأساتذة الذين تشرفت بهم طوال مشواري الدراسي، سواء الذين تعلمت على أيديهم مباشرة أو الذين اسعدت بلقائهم و معرفتهم.

و الشكر موصول أيضا إلى أهل الشكر الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل و في إفادتي بكل ما هو مفيد.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المحبب إلى قلبي إلى:

- زوجتي الغالية
- بناتي و أبنائي الأعزاء (محمد الغزالي، صلاح الدين، جنا، زينب، بشرى(أسيل))
- وأهديه أيضا إلى الشيخ محمد الغزالي _رحمه الله_ معلمي وملهمي الابدي (مصر)

كما أهديه أيضا إلى :

الدكتور إدريس عطيه المتألق

لأستاذة : نموشي نسرين المتمكنة

الدكتور : أمين البار المميز

الدكتور : كيم سمير

الأستاذ : دريدي محمد

الأستاذ : أمير عباد

مقدمة

تبرز التحولات الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا كبيرا في هيكل وبنية النظام الدولي فبتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظام الثنائية القطبية الذي ميز مرحلة الحرب الباردة ظهر على مستوى العلاقات الدولية نظام دولي جديد مازال يسير نحو التشكل والتكوين ، ولعل من أبرز ما يميز هذه المرحلة هو ظهور عدة قوى اقليمية صاعدة تسعى لحماية نفسها ومحيطها الاقليمي ولعب دورا اقليميا يليق بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وفي خضم هذا السعي المحموم برزت أيضا ظاهرة قديمة جديدة كانت متخفية وراء الثنائية القطبية ألا وهي ظاهرة التنافس الدولي بين هذه القوى الصاعدة .

كما ان نهاية الحرب البادرة وانهيار النظام الاقتصادي الذي عرفه العالم الاشتراكي جعل من ثقل القوى العسكرية يتراجع لحساب القوى الاقتصادية مع ازدياد حدة التنافس السياسي والاقتصادي من جهة واتساع نطاق التعاون والشراكة من جهة أخرى ، وعليه اصبحت اعادة تشكيل عناصر القوة في العلاقات الدولية من اهم مميزات هذه المرحلة خاصة في ظل ازدياد أهمية الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الدبلوماسية الى جانب الجغرافيا السياسية والعسكرية التي أصبحت من أهم الادوات في ادارة العلاقات الدولية .

من هذه المنطلقات بدأت تتشكل العلاقات الصينية الهندية فاذا كانت هذه العلاقات قد شهدت في فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مواجهات ومواقف عدائية فإنها قد عرفت في فترة السبعينيات والثمانينيات وما بعدها نوعا من التنسيق والتعاون متعدد الأوجه وقد تطورت أكثر في بداية القرن الواحد والعشرين اذ شهدت تعاونا استراتيجيا بين القوتين المتنافستين رغم وجود بعض من الحالات التي تعكر صفو هذا التعاون .

وميزة هذه العلاقة أنها تتأرجح بين الغموض وعدم الاستقرار تارة وخيار الشراكة والتعاون تارة اخرى .

فبعد نهاية الحرب الباردة وبروز التنين الصيني كقوة صاعدة في شرق آسيا ثم تلاها بروز الفيل الهندي في جنوب آسيا تحول اهتمامهما من القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك الى مراقبة بعضهما البعض ضمن سياسة تنافسية الغرض منها الهيمنة والسيطرة ولعب دور اقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا .

ان تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية للهند والصين أدى الى توسع طموحهما الاستراتيجي في ظل حالة من الترقب بينهما أثر ذلك على الامن في المنطقة .

من خلال ما سبق يتضح لنا الاطار العام الذي سنعالج ضمنه موضوع الدراسة ألا وهو أثر التنافس الصيني الهندي على الامن الاقليمي لجنوب شرق آسيا .

1- أهمية الموضوع:

من خلال تقديم الموضوع يمكن ان نبرز أهميته العلمية والعملية في :

الاهمية العلمية :

1/ تعد دراسة العلاقات الصينية الهندية غاية فالأهمية لما تتميز به هذه العلاقة من تأرجح بين التفاؤل والتشاؤم وأثر ذلك أمن المنطقة وسياسية الاستقطاب .

2/ الاطلاع على التصورات السياسية لكيفية معالجة واحتواء حالة هذا التنافس بين قوتين جارتين نوويتين ومدى الاستفادة من حالة التقارب والتعاون بينهما وتجنب الاثار السلبية لحالة التنافس وعدم الاستقرار في العلاقة بينهما .

الاهمية العملية :

3/ أخذ صورة عامة عن طبيعة العلاقات الصينية الهندية من خلال تعدد أسباب القوة لدى الدولتين الجارتين وتماثلها مما يجعل سلوك الدولة الأولى يجد له ردة فعل مباشرة من سلوك الدولة المقابلة .

4/ النظر من خلال زاوية كل طرف ونظرته للآخر والوقوف على نقاط الالتقاء ومساحات الاختلاف وانعكاسات ذلك على العلاقة الثنائية بينهما واثرها المباشر وغير المباشر على الجوانب الاقتصادية والعسكرية والامنية .

تعتبر ظاهرة التنافس ظاهرة قديمة قدم الانسان كأفراد يتنافسون من اجل لقمة العيش او من اجل البقاء ، وهي ظاهرة قديمة قدم التجمعات البشرية لحماية امنهم ومصادر معيشتهم وكذلك قديمة قدم الدولة لحماية امنها القومي واقتصادها ومحيطها وكل ما يضمن لها الاستمرارية والبقاء والهيمنة والتفوق ولمالا القيادة والزعامة .

ولعل من أبرز صور التنافس على الساحة الدولية و الذي يثير قلق و اهتمام المهتمين هو التنافس بين الجارتين العملاقتين النوويتين – الصين و الهند- حول منطقة جنوب شرق أسيا.

ويعود قدم هذا التنافس الى الحضارتين (الحضارة الكونفوشيوسية ، و الحضارة الهندوسية) إلا أن مؤشراته ومظاهره مجالاته في الوقت الراهن تستدعي منا الدراسة و الاهتمام خاصة تجليات هذا التنافس بعد نهاية فترة الحرب الباردة .

2- أهداف الدراسة:

اجمالا الهدف من اي دراسة هو الاستزادة من العلم والمعرفة وفي مجال تخصص العلاقات الدولية _دراسات استراتيجية_ الهدف يدور دائما حول لماذا وكيف وما اهمية والى اي مدى ، وفي دراستنا هذه الهدف منها هو:

- معرفة خلفيات التنافس الصيني – الهندي و مؤشراته و اثاره .
- معرفة أهمية منطقة جنوب شرق أسيا لكلا المتنافسين.
- ابراز العلاقة بين الصين و الهند في ظل هذا التنافس ، وكذلك حال العلاقات الاقليمية للمتنافسين ومدى تأثيرها على هذا التنافس .
- إلى أي مدى يمكن أن يتأثر الأمن في منطقة جنوب شرق أسيا من خلال هذا التنافس.
- و ما هي مستويات هذا التنافس.

ويكمن أيضا الهدف من هذه الدراسة في محالة بناء صورة أكثر شمولا للعلاقات بين الصين والهند ذلك ان أغلب الدراسات والبحوث السابقة ركزت على الجانب التنافسي في بعده الاستراتيجي بين القوتين الصاعدتين ، إذ اعتقد ان دراسة العلاقات الصينية الهندية تستلزم التعرض للعلاقات البينية في شقيها التنافسي والتعاوني ، فالعلاقات الدولية بصفة عامة يميزها الصراع والتنافس والتعاون ، كما انه من اهداف هذه الدراسة هو محاولة اثراء تخصص الدراسات الأسيوية بمزيد من البحوث والدراسات باعتباره تخصصا جديدا .

3- دوافع اختيار الموضوع:

لطالما كانت الظاهرة السياسية تشغل تفكيري و اهتمامي و خاصة العلاقات الدولية، فلا أكد أميز بين ظاهرة التنافس لدى تصرفات الأفراد فيما بينهم و تصرفات الدول فيما بينها و ظاهرة التنافس محل الدراسة هي من الظواهر الموجودة بين الأفراد في مجتمع واحد كما هي موجودة بين الدول على الساحة الدولية.

أ- المبررات الذاتية:

- يعد الاهتمام الشخصي للعلاقات بين القوى الصاعدة المرشحة للعب دور اقليمي وعالمي مميز في القرن الواحد والعشرين الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع .
- طبيعة العلاقات بين الصين والهند والغموض الذي يميزها يدفع أي باحث استراتيجي لمحاولة دراسة وتحليل هذه العلاقات من اجل وضعها في اطارها .
- تمكين القارئ من فهم حقيقة العلاقة بين القوتين الجارتين وهذا ما يشكل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية والمرتبطة بكشف مسارات واتجاهات تحول بنية النظام الدولي بين دول صاعدة متنافسة تسعى للعب دور اقليمي ودولي متزايد على الساحة الدولية .

ب- المبررات الموضوعية:

يتميز هذا الموضوع بقيمته العلمية والمعرفية لاندراجه ضمن الاشكاليات الفكرية والاستراتيجية في مطلع القرن الواحد والعشرين ففي الوقت الذي تعبر فيه دراسة هذه العلاقات عن جانب من جوانب الاهتمام الاكاديمي بدراسة واقع العلاقات الدولية ومستقبلها بصورة عامة ، تعطي الصين والهند كقوتين صاعدتين متنافستين فاعلتين في النظام الدولي وزنا مضافا لهذا الاهتمام .

- مقتضيات تخصص الدراسة وهو الدراسات الاستراتيجية ، فالتفاعلات على المستوى الاقليمي والقاري تخضع الى حد كبير وبشكل متزايد لطبيعة العلاقات القائمة بين الصين والهند ، فهناك حاجة إلى تناول مواضيع ودراسات ذات صلة وارتباط بتخصص الدراسة النظري حتى يضيف الباحث إلى معرفته النظرية جانبا تطبيقيا عمليا .
- إن اغلب الدراسات التي تناولت بين الصين والهند ركزت فقط على الجانب التنافسي أي النزاع الاستراتيجي بين الدولتين واغفلت الجانب التعاوني والتشاركي فالعلاقات الثنائية .

ويمكن اختصارها فيما يلي :

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق أسيا إقليميا و دوليا.
- طبيعة المتنافسين – الصين و الهند- قوتين صاعدتين نوويتين .
- القدرات العسكرية و النووية و الاقتصادية و البشرية و حتى الجغرافية والسكانية .
- تمركز عدة قوى نووية قريبة من منطقة التنافس (باكستان، روسيا، كوريا الشمالية، إيران، إسرائيل).

بالاضافة الى الهند والصين مما يجعل من منطقة جنوب شرق آسيا منطقة غير مستقرة امنيا.

4- الدراسات السابقة:

من خلال بحث لإتمام هذه الدراسة والمتعلقة بموضوع التنافس الصيني لهندي حول منطقة جنوب شرق أسيا لصعب العثور على مراجع اختصت في هذه الظاهرة وعلى هذا المستوى ولكن هناك العديد من المقالات والدراسات التي اسهمت في الجانب التنافسي للصين والهند واغفلت مجال التعاون والشراكة بينهما .

ولعل كتاب أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في أسيا بعد لحرب الباردة و أفاقها المستقبلية لمؤلفه الدكتور بوسن مؤيد بوسن من اهم هذه الدراسات وان كان اكثر تركيزه على القوى الاسياوية الصاعدة والادوار الاقليمية المراد القيام بها وكان تركيزه على الهند ، اليابان ، الصين ، روسيا.

و تخلص الدراسة إلى التأثير الذي تمارسه القوى الإقليمية على مستوى علاقات التفاعل الإقليمي في أشكالها ومجالاتها المختلفة.

و هناك العديد من البحوث و المقالات التي اهتمت و عالجت ظاهرة التنافس بين الصين و الهند.

و من جميع جوانبه السياسية الحضارية الاقتصادية و التكنولوجية المعلوماتية و حتى العسكرية والنووية.

وقد تمكننا هذه الدراسة من :

- فهم خلفيات التنافس الصيني الهندي واثر هذا التنافس على امن المنطقة .
- فهم ابعاد التنافس الصيني الهندي وتاثير القوى الاقليمية عليه من خلال علاقات الاستقطاب المتبادلة
- معرفة حدود الالتقاء بين الدولتين ونقاط الاختلاف

5- حدود الدراسة:

من خلال عنوان الدراسة وهو التنافس الصيني الهندي حول منطقة جنوب شرق اسيا يتحدد لنا الاطار المكاني في :

أ- الإطار المكاني: منطقة جنوب شرق أسيا لكونها موضوع التنافس و اللاعبين الأساسين الهند والصين

ب- الإطار الزماني: لقد تم تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية الهندية كيف بدأت بتعاون ثم انتقلت الى حرب ثم الى تنافس ظاهر وخفي ومتعدد الجوانب ، لكن ما يهمنا هو طبيعة هذا التنافس بعد نهاية الحرب الباردة وهي المرحلة التي شهدت العديد من مظاهر التنافس الدولي .

6- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق تتضح لنا المعالم الرئيسية للاشكالية من خلال تساؤل محوري وأسئلة فرعية تصب في هذا المحور :

- كيف يمكن توصيف حالة النتافس بين الصين والهند حول منطقة جنوب شرق اسيا بعد نهاية الحرب الباردة ؟

الاسئلة الفرعية :

- ماهي ابرز المفاهيم النظرية لظاهرة التنافس بعد الحرب الباردة ؟
- اين تكمن الاهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق اسيا في تحديد العلاقات الاقليمية للصين والهند ؟
- ماهي مظاهر التنافس الصيني الهندي وفيما تتجلى مظاهر التعاون ؟
- كيف يمكن قراءة مستقبل العلاقات الصينية الهندية في ظل التنافس وماهية التحديات ؟

7- فرضيات الدراسة :

ولمعالجة هذه الاشكالية تم وضع الفرضيات التالية :

1) استمرار الصعود الصيني و الهندي وتزاحم مصالحهما استراتيجيا على المستوى الاقليمي سيأدي الى تعميق الخلافات بينهما .
2) المصالح المشتركة بين الصين والهند تدفع الى التوجه نحو الاستقرار وضمان التعاون ، بينما اختلاف الاستراتيجية يسبب زيادة في حدة التنافس ويقلل من فرص التعاون .
3) الاحتياج الصيني الاستراتيجي للهند والحاجة الى الاعتماد المتبادل الهندي للصين يقلص من حدة الخلاف .
4) مستقبل العلاقات بين القوتين الصاعديتن المتنافستين يحكمها السلوك الاستراتيجي تجاه بعضهما البعض .

8- الاطار المنهجي :

طبيعة الدراسة و موضوع البحث يفرضان علينا إتباع منهجية معينة و بناءا على حدود الدراسة الزمانية والمكانية و الظاهرة المدروسة استخدمت المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: مكننا من رصد أهم المحطات التاريخية في مسار تطور العلاقات بين الصين والهند كما انه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات دون وضعها في سياق تاريخي .
- المنهج الوصفي: و صف طبيعة العلاقات الصينية الهندية المتميزة بالضبابية والغموض تارة والوضوح تارة اخرى و كذلك و صف العلاقات الاقليمية للصين والهند ووصفا لأهمية منطقة جنوب شرق أسيا.
- منهج دراسة الحالة: التركيز على منطقة جنوب شرق أسيا و تحديدا الصين و الهند.

9- تبرير الخطة:

تماشيا مع الاشكالية المطروحة والفرضيات المندرجة في اطارها فقد انتظمت خطة الدراسة ي خطة هيكلية تتألف من ثلاثة فصول وخاتمة كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث ويتفرع إلى مطلبين أو اكثر حسب الحاجة إلى ذلك ، فقد تضمن الفصل الاول اطارا مفاهيما ونظريا حتى نضع الدراسة في اطارها العلمي ، اما الفصل الثاني فقد تناول مقومات التنافس الصيني الهندي ومعالمه حول منطقة جنوب شرق اسيا ، بينما الفصل الثالث كان مخصصا للعلاقات الصينية الهندية وتأرجحها بين التعاون والتنافس وافاقها المستقبلية .

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ويحتوي هذا الفصل على شرح المفاهيم والمصطلحات القريبة والمشابهة لمفهوم التنافس من خلال مطلبين في المبحث الأول ، بينما تناول المبحث الثاني ومن خلال مطلبين مفهوم النظام الاقليمي والامن الاقليمي وكذلك قدمنا شرحا مفصلا لمفوه الدور الاقليمي ومقوماته وكل ما هو مرتبط به وخصصنا المبحث الثالث للنظريات المفسرة لظاهرة التنافس الاقليمي والامن بدءا بالنظرية الواقعية ثم النظرية الليبرالية وكذلك النظرية الماركسية .

الفصل الثاني:

معالم ومقومات التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

وقد تناولنا في هذا الفصل في المبحث الأول الدراسة الجيوسياسية للمنطقة كموقع جغرافي وفلكي وكذللك الموارد الطبيعية وغيرها وابرزنا كذلك أهمية المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا

أما المبحث الثاني في هذا الفصل فتناولنا فيه العلاقات الاقليمية للمتنافسين (الهند والصين) بمعنى العلاقات الصينية الاسيوية والعلاقات الهندية الاسيوية

وخلص المبحث الثالث الى طرح خلفيات التنافس الصيني الهندي من جميع جوانبه .

الفصل الثالث:

العلاقات الصينية الهندية بين التنافس والتعاون

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الأول خلص إلى طبيعة التنافس بين الهند والصين ضمن مسارات صعود كل منهما باعتبارهما قوتان صاعدتان وتعدد مسارات الصعود السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في مجالهما الاقليمي والقاري وتضمن المبحث الثاني مجالات الشراكة بين القوتين الجارتين والمقومات التي تعزز هذه الشراكة أما المبحث الثالث فقد خلص إلى تقييم العلاقات الصينية الهندية في جانبيها التعاوني والتنافسي وذلك من خلال أفاق التنافس و تحديات الشراكة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للتنافس الدولي

في البداية وجب الاشارة إلى أن حقل العلاقات الدولية من الحقول العلمية و الممارستية المكتظمة الزاخرة بالمفاهيم و المصطلحات ألتي تواكب و تتماشى مع كافة التطورات و الظواهر السياسية الإستراتيجية ألتي حدثت و تحدث ، وسواء كان ذلك على المستوى المحلي الداخلي أو المستوى الدولي أوكان على مستوى بنية النظام أو الفواعل.

و عليه فإن أي تطورات أو تغيرات تحدث تؤثر بشكل عميق على بعض المفاهيم و المصطلحات ألتي تتغير وفق المتغيرات و التحولات السياسية الراهنة.

و من ثمة فإن التعمق و التدقيق في بعض المفاهيم لمحاولة ضبطها و إعطائها تعريفا منسجما مع ظاهرة سياسية معينة يتطلب الإلمام بالظاهرة من جميع جوانبها و أبعادها و ربطها إن أمكن مع ظواهر قريبة متشابهة ومواكبة تطورها و تسلسلها التاريخي ثم تقديم تصور و مفهوم لها.

و في ثنايا هذا التأصيل المفاهيمي سنتطرق إلى شرح و ضبط المصطلحات و المفاهيم المدرجة و المفتاحية في هذه الدراسة و ذلك من خلال تقديم المعاني اللغوية القريبة و البعيدة للمفردات و كذلك مفهومها الاصطلاحي و من زوايا عديدة ثم نربطها ببعض المفاهيم المشابهة لها أو لها نفس النسق أما الجانب النظري فهو إسقاط التصورات النظرية على الظاهرة السياسية موضوع الدراسة، و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة كاطارا زمنيا عرفت فيه العلاقات الدولية تطورات وتغييرات استراتيجية .

المبحث الأول: التنافس الدولي مقاربة مفاهمية

ظاهرة التنافس من الظواهر الطبيعية عند البشر، مصدرها الاحتكاك فيما بينهم داخل مجتمعاتهم، والهدف هو تحقيق المصلحة و الحفاظ عليها قدر الإمكان. و رغبات الأفراد و المجتمعات عادة ما تكون متشابهة، إلا أن المؤهلات و الأدوات و الإمكانيات المسخرة لتحقيق المصلحة في عملية التنافس تختلف من طرف إلى آخر، وتلعب الظروف الزمانية والمكانية دورا كبيرا في تحديد طبيعة المنفعة والمصلحة ومدى أهميتها . فالظروف الزمانية تحدد قيمة المنفعة ومدى الاستفادة منها وكذلك ترتيب اولوياتها أما الظروف المكانية فهي دور المحيط الذي لا شك انه هو الذي يحدد من انت وماذا تريد وما هو موقعك في معادلة التنافس .

و عندما يحاول أحد أطراف التنافس _قد يكون بين طرفين أو أكثر_ كسر قواعد التنافس المتعارف عليها من خلال الإنفراد أو التسلط أو الهيمنة أو خلق عوائق و حواجز تمنع غيره من تحقيق ما يصبو اليه يشكل ذلك سببا في التغيير من حدة التنافس إلى درجة اكبر أو أخطر و ربما الخروج من هذه الدائرة إلى دائرة أخرى كالتوتر، أو الأزمة، أو النزاع، أو الصراع.

و هو ما نحاول أن نلقي عليه الضوء من خلال هذا المبحث الذي يتناول مفهوم التنافس و التنافس الدولي. فغالبا ما نجد مفهوم التنافس يدرج في ثنايا مفاهيم لها نفس المنطلقات لكن ليس لها نفس الادوات ولا يترتب عليها نفس النتائج .

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي

أ- التنافس و التنافس الدولي لغة و اصطلاحا

- **التنافس لغة:**
  - مرادف كلمة تنافس (اسم): تزاحم، مباراة، منازعة، تفوق
  - مرادف كلمة تنافس (فعل): تبارز، تبارى، تزاحم، تسابق، تساجل، تقاتل، تناظر، تمايز، تفوق.
  - أضداد كلمة تنافس(اسم): إخفاق، استسلام، انسحاب انقلاب.
  - أضداد كلمة تنافس(فعل): استسلم، انقلب، انكسر، انهزم، فشل [1]
  - معنى كلمة تنافس باللغة الفرنسية

_ تنافس: Disputer

_ تنافس: Compétition

_ تنافس: Concurrence[2]

---

[1] – معجم المعاني المرادفة و المتضادة www.almaany.com

2- قاموس المعاني عربي فرنسي ، مصطلحات 3/ 2017 ، dict>ar-fr www.almaany.com

1. **معنى كلمة تنافس بالإنجليزية**

_ التنافس: Contesting

تَنَافُس (اسم): تَبَارٍ

competition

– competing;activity in which persons compete or instance of compating;contests,mee…

تَنَافَس (فعل): تَزَاحَمَ

compete ; contend ; jostle ; rival ; vie

تَنَافُس (اسم):

competitive ; emulative ; emulous

تَنَافَس (فعل):

be rivals or competitors ; contest ; meet in a contest ; race ; strive to outdo one another

المعنى الاصطلاحي للتنافس

- التنافس: contestation/ Compétition

هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي و هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، و لذا يتفاوت التنافس كما و كيفا من مجتمع لأخر و في داخل المجتمع الواحد. [1]

و يعرف التنافس بأنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر دون أهداف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أو متطورة أو حول موارد محدودة.

[1] – عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية (العربي للنشر و التوزيع، 2008) 19/03/2017.https://books.google.dz

و كما يفهم التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة الاختلاف بين الدول لاتصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعادا اقتصادية و سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي. [1]

ومنهم من يرى أن التنافس موقف معين، يكون لكل من المتفاعلين فيه علم بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر.[2]

وقد يأخذ التنافس معنى الحالة والظاهرة السياسية التي يسعى من خلالها طرفان او اكثر (دولتان أو اكثر) الى تحقيق مكاسب سياسية دبلوماسية واقتصادية واجتماعية او تكنولوجية علمية او عسكرية ولها هدفان داخلي وخارجي ، الهدف الداخلي هو تحقيق التنمية والتقدم والامن والاستقرار والهدف الخارجي هو التفوق النوعي والكمي على الطرف المقابل بغية الهيمنة والسيطرة واولها البقاء .

2. التنافس الدولي: ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للتنافس على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة، و التنافسية الدولية، و غيرها. حيث انتقل هذا المعنى من العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية و تحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي و العلاقات الاقتصادية السياسية.

و مما سبق ذكره عن المعنى اللغوي و الاصطلاحي للتنافس أن مفهومه يتأرجح بين المعنى الايجابي للكلمة إلى المعنى السلبي و أن مفهوم التنافس قد يأخذ معنى الشدة كما يحمل معنى اللين، و يتطور المفهوم أكثر عندما ننتقل للمعنى الاصطلاحي للكلمة، فالتنافس قد يأخذ معنى الاختلاف، و التفوق و عدم التوافق.

ويمكن تفسير التنافس الدولي على النحو التالي:

هي ظاهرة سياسية دولية تكون بين دولتين أو أكثر تبدأ ظاهريا بالطابع السلمي و تأخذ في مرحلتها الأولى شكلا اقتصاديا ثم تتعدد. و يمكن أن تأخذ طابعا غير سلمي إذا كانت الظروف الزمانية والمكانية و الداخلية و الخارجية غير مواتية .

---

[1] – محمد يوسف الجعفري، التنافس على السلطة في العصر العباسي الأول (132،232هـ/749،849م)، أطروحة دكتورة في فلسفة التاريخ الإسلامي، جامعة سانت كليمونس العالمية، 2010، ص 12.

[2] - يسري دعبس، معجم المصطلحات السياسية، (الإسكندرية: البيطاس للنشر و التوزيع 2009)، ص 214.

أو كانت غايات أحد أطراف التنافس او كلاهما إدراك الهدف أو المصلحة قبل الآخر من منعه من الوصول إليها او الاستحواذ المطلق على الهدف بغية تحقيق التفوق والهيمنة لأطول فترة ممكنة ، وغالبا ما يكون التنافس الدولي بين دول متقاربة جغرافيا سببه نزاع حدوديا او حول موارد طبيعية مشتركة او يأخذ طابعا عرقيا او دينيا.

ويحدث ان يكون التنافس الدولي بين دول متباعدة جغرافيا لها امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة تحركها دوافع استعمارية لها أبعاد ايديولوجية ، ويأخذ التنافس الدولي عدة أشكال منها تنافس بحثي علمي وهو من الميادين التنافسية الدولية التي قد تأخذ أبعاد خطيرة قد تصل الى التصفيات الجسدية في سبيل منع احد الأطراف من الوصول إلى تكنولوجيا معينة او معلومات تقنية ، وهناك التنافس الاقتصادي وهو من الظواهر الأكثر انتشارا بين الدول وهدف الأصلي من وراءه هو تحقيق التنمية الداخلية والرفع من المستوى المعيشي مقارنة بدول اخرى .

كما يمكن أن يكون التنافس الدولي هي تلك الظاهرة الصحية بين الدول في المجالات العلمية و البحثية وكذلك الاقتصادية و التنموية.

المطلب الثاني: علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة

إن التنافس بين الأفراد ليس كالتنافس بين الدول فالتنافس الأول ايجابيا و نتائجه كذلك ، أما التنافس الثاني فيختلف من حيث القوة و الأدوات و الإمكانيات، و بالتالي فسلبياته تطغى على ايجابياته ، و قد يأخذ أبعادا و مفاهيم أخرى مصدرها التنافس لكن أشكالها و مفاهيمها تختلف.

ومن هذه الزاوية يمكنا أن نتطرق إلى بعض المفاهيم القريبة وذات الصلة بمفهوم التنافس أو هي درجة من درجات التنافس سلبا أو ايجابا .

3. موازين القوى و علاقته بالتنافس:

توازن القوى يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب و يِدي إليها، إن المدلولات الإستراتيجية لتوازن القوى يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية ألتي تتيح العمل الدبلوماسي، أما توازن القوى البسيط فإن طبيعته هي المعارضة المباشرة و التنافس [1]

[1] - نظرية توازن القوى و توازن المصالح
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm

ومصطلح موازين تعني مباشرة التساوي بين كفتين او قريبا من التساوي ومنه يذهب مفهوم موازين القوى الى القوة العسكرية ، وليس بالضرورة توازن القوى هو التساوي في النوعية والكمية العسكرية فهناك امثلة على الساحة الدولية لا يتحقق فيها هذا الشرط فمثلا كوريا الشمالية تملك ترسانة نووية وصواريخ باليستية لكن هذه القوة لا تضاهي اطلاقا القوة العسكرية الامريكية الا ان دولة بهذا الحجم وبطبيعة النظام السياسي الحاكم قد تخلق نوعا من توازن القوى بينها وبين غيرها من القوى الاقليمية والدولية فامتلاك القوة هنا للردع وليس للتساوي .

وتكمن علاقة موازين القوى بالتنافس الدولي في سعي كل الاطراف الى تحقيق التفوق او كسب اسباب القوة .

4. التوتر و علاقته بالتنافس الدولي

يشير الأستاذ حسين قادري (جامعة باتنة) بأن التوتر حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر و قد يكون سابقا للنزاعات الدولية أو نتيجة لها.

و يعرفه أيضا بأنه مواقف نزاعية لا تؤدى مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوى. [1]

و عليه فإن التوتر هو حالة اضطراب تشوب العلاقة بين دولتين مردها تضارب المصالح اتسمت بالتستر في مرحلة ما من مراحل التنافس نظرا لغلبة الوسائل الدبلوماسية و السياسية السلمية وتزداد حدة التنافس كلما زادت الإغراءات و المكاسب السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية، و كلما زادت المكاسب لطرف ما فهي بالضرورة تقل و تتقلص للطرف المقابل. فينفرد الطرف الأول بالقوة و الهيمنة و بأكبر قدر من المكاسب، وفي ظل هذا التنافس الغير متكافئ ينتج التوتر الذي يعتبر الحالة الموالية لحدة التنافس.

يمكن ربط مفهوم التوتر بمفهوم التنافس من خلال الاخلال ببعض مبادئ التنافس سواء عن قصد او غير قصد فالتوتر ينشأ فجأة عندما تظهر لاحد اطراف التنافس ان غيره لم يحترم مسار التنافس المتعارف عليه وهنا تظهر علامات التوتر من خلال موقف معين او تصريح واضح للطرف المتضرر لكن ما يميز التوتر عن غيره من المفاهيم هو سرعة احتواء الموقف .

---

[1] - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة حالة، (الجزائر، باتنة ، 2007) ص 10 .

5. مفهوم الصراع الدولي و علاقته بالتنافس

يعبر الدكتور أحمد فؤاد رسلان عن الصراع الدولي بقوله: أنه ظاهرة تعبر عن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين أطراف تكون على وعي و إدراك بهذا التناقض مع توافر الرغبة لدى كل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق بل و ربما يتصادم مع رغبات الأخرين.

و استمرار هذا التعارض و ربما التناقض يؤدي إلى احد الأمرين إما الصدام بين الأطراف أو إدارته وحله.[1]

يبدوا أن مفهوم الصراع قريب من مفهوم التنافس، غير أن الثانية أقل حدة من الصراع، أي لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة و الالتحام الذي قد تؤدي إلى الحرب في أسوأ الحالات، و الذي يحدد مفهوم الصراع عن التنافس هو المسببات و التفاعلات، و الاثنين يحملان سمة الاختلاف و التعارض حول أهداف محددة. [2]

يمكن التأكيد على أن الصراع هو درجة من درجات التنافس و أن تناقض الإرادات الوطنية و القومية وتضارب الإرادات الكبرى المتعلقة بالدول و إمكانياتها الإستراتيجية البعيدة يسبب الصراع.

6. مفهوم النزاع الدولي و التنافس

يعرف الأستاذ حسين قادري النزاع الدولي بأنه تناقض المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أوأكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد أوالاستخدام الفعلي لوسائل الضغط و مستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أوعسكرية. [3]

كما يقدمه الدكتور صالح يحي الشاعر على انه ذلك الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة ما و بدت هذه الأمور متناقضة بينهما، إلا أنها في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف سلميا و بالطرق الدبلوماسية.[4]

أما ألن فرجسيون "Allen Verguson" يقول أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، و في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام

---

[1] - أحمد فؤاه رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986) ص 7 .

[2] - هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، (دار زهران للنشر و التوزيع. الأردن ، 2014) ص71

[3] - حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل.(دار المنهل،امازون فرنسا)https://books.google.dz/

[4] - صالح يحي الشاعر، تسوية النزاعات الدولية سلميا،(القاهرة، مكتبة مدبولي ط .2006) ص 21

بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى ألتي بدأت بالمبادرة بالفعل، و عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.

و من خلال ما سبق ذكره فإن النزاع هو وضع تنافسي تكون فيه الأطراف الدولية واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف و الرؤى أو كما يعبر عنه "كينيث بولدين Kinith Boldin" بأنه حالة وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية ألتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان للأخر بما لا يتطابق مع رغباته.[1]

يتبن من هذا العرض لمفهوم التنافس الدولي أن هذه الظاهرة بقدر ما هي حتمية و إستراتيجية، إلا أنها تمثل الدرجة المفصلية في العلاقات الدولية بين الاطراف المتنافسة إذا تغير مسار المنافسة بين الدول تغير المعنى و المفهوم و أصبح التنافس تنازع أو تصارع أو توازن قوى، أما إذا اتجهت العلاقات المبنية بين الدول نحو الدرجة المفصلية يبقى للتنافس مفهومه و قواعده. و على العموم فإن هناك خيط رفيع يربط بين مفهوم التنافس الدولي و المفاهيم سابقة الذكر.

المبحث الثاني : النظام الاقليمي مقاربة إيتيمولوجية

انطلاقا مما سبق من مفهوم التنافس الدولي والمفاهيم المتشابهة معه يمكن استنتاج ان ظاهرة التنافس الدولي لها مستويين مستوى تنافسي اقليمي ومستوى تنافسي دولي وما يهمنا هو التنافس على المستوى الاقليمي ومن ثمة وجب التطرق الى تبيان مفهوم النظام الاقليمي وما هو الدور الاقليمي .

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

لقد ارتبط بروز مفهوم النظام الإقليمي بمفهوم الإقليمية كأحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي مقابل العالمية حيث الهدف الأساس هو حفظ السلم و الأمن الدوليين، و من هنا تعددت الدراسات والمفاهيم ما بين العالمية و الإقليمية، و أي منها الطريق الأفضل لتحقيق السلم و الأمن الدوليين. و هناك من اعتقد بأن جذور مفهوم النظام الإقليمي ارتبط بنظريات التكامل، ألتي عدت التكامل الإقليمي إحدى مسائله

[1] - شوقي مريم، تعريف لنزاع، الحوار المتمدن، www.m.alhewar.org

الأساسية حيث يعد التكامل شكلا من أشكال التعاون و التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها.

و هو أيضا النظام الإقليمي بأنه تفاعل ديناميكي بين مجموعة من الدول في إطار منطقة جغرافية واحدة، بحيث أن هذا التفاعل يتم على مستوى إقليمي و ليس على مستوى عالمي.

كما يعرف أيضا بأنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بالنمطية و التكرار وكثافة التفاعلات مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على باقي الأجزاء الأخرى و إجمالا هناك ثلاثة اتجاهات في ماهية النظام الإقليمي:

الاتجاه الأول: اتجاه التقارب و يقصد به التقارب الجغرافي.

الاتجاه الثاني: اتجاه التماثل أو التجانس، و هو يركز على التماثل الثقافي و الإجتماعي والاقتصادي.

الاتجاه الثالث و هو الاتجاه التفاعلي، الذي ينتقد الاتجاهين السابقين لعدم إشتراطهما أن تكون الدول المتجاورة على علاقات وثيقة فيما بينها، و من ثمة يصبح العالم الحيوي في أي نظام إقليمي هو: مدى وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية بين الدول بعضها البعض.

معايير تعريف لنظام الإقليمي:

أ- وجود أكثر من ثلاثة دول (أو دولتين على الأقل عند البعض) تشارك في عضوية النظام.

ب- وجود شبكة معقدة و متداخلة من التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الثقافية والإجتماعية بين وحدات النظام.[1]

ج- وجود منطقة جغرافية معينة كمحدد لهوية النظام، أي توافر تقارب جغرافي ملحوظ بين وحدات النظام.

د- وجود درجة ملحوظة من التجانس الإجتماعي و الاقتصادي و الثقافي.

[1] - مروى حامد البدري، بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط (الناشر المكتب العربي للمعارف)

ويمكن فهم النظام الاقليمي من خلال مكوناته :

- النظام هو تلك التفاعلات الديناميكية المتكررة بين مجموعة من الدول او هي ذلك التجانس التاريخي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمصير المشترك
- الاقليمي هو ذلك التقارب الجغرافي الملحوظ بين مكونات النظام وهو شرط اساسي لفعاليته وديمومته .

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي

ما ينطبق على الأفراد داخل مجتمعاتهم ينطبق أيضا على الدول داخل أقاليمها، فمثل ما يريد الفرد إثبات وجوده و شخصيته المادية و المعنوية و الثقافية و غيرها داخل مجتمعه، فكذلك الدول، تريد أن تفرض وجودها و شخصيتها داخل محيطها الإقليمي، و هو دور لا يتسنى لأي دولة القيام به.

ويمكن فهم الدور في السياسة الدولية هو تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ و تصوره للدوافع الرئيسية للسياسات الخارجية لدولته و للوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها و توقعاته لحجم التغير المنتظر سواء كان ذلك في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامه بهذا الدور. [1]

و يصطلح على الأدوار التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بالسياسة الإقليمية.

و يمكن تعريف الدور الإقليمي بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية لكل دولة و هو ينصرف إلى الوظيفة أوالوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. [2]

كما تعرفه إيمان أحمد رجب في كتابها مفاهيم "الدور الإقليمي" بأنه يتضمن رؤية لمستقبل الإقليم وعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة به و سياسة فاعلة في مواجهة مشكلاته و قضاياه على النحو الذي يحقق مصالح دول الإقليم، و كذلك المصلحة الوطنية للدولة صاحبة الدور، يضاف إلى هذا استمرارية هذا السلوك، فالدور

[1] - يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الأسياوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة و أفاقها المستقبلية. (الأكاديميون للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية) ، دون سنة نشر ، ص 13.15

[2] - يونس أحمد الناصر، مجلة بانوراما الشرق الأوسط ، 22 ماي 2015 .

ليس نشاط موسمي أو مؤقت أو مفاجئ في السياسة الخارجية لدولة ما, و لكنه توجه عام يحكم سياسة الدولة على مدى فترة يعتد بها من الزمن [1]

ونستخلص مما سبق أن الدور الاقليمي للدول يتمثل في رؤيتها لمستقبل الاقليم وعلاقتها به ومدى تحملها لأداء هذا الدور انطلاقا من مقوماتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الجغرافيا السياسية ، وقد يمتد هذا الدور بقدر ما تمتلك الدولة صاحبة الدور من مقومات وأدوات ورغبة في لعب هذا الدور .

و يقسم العلماء الدور الإقليمي إلى فرعين

1- الدور الأول مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات و التصورات المجتمعية، والأغلب العم ان تكون مسبقة، مساهمة فيها بعمق عمليات سياسية و اقتصادية واجتماعية و دولية ونفسية معقدة و متعددة المستويات.
2- الدور الثاني متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني معينة.

و من خلال هذه الأدوار يتضح لنا أن الدور الإقليمي لدولة ما ينطلق من مفهومها للدور الذي تريد ان تضطلع به و كذلك طريقة أدائها لهذا الدور.

و يمكن تقسيم خصائص الدور الإقليمي إلى:

- أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة أي أن مجرد تصور له لا يعني بالضرورة تحققه، فأداء اوتنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك.
- إنه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه بمعنى أن دور الدولة لابد ان يأخذ اعتباره تصور لأدوار الدولة او الدول المعادية له و أسلوب التعامل معها.
- أن أدوار الدولة تحدد في نفس الوقت، و هذا يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة.
- من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة (إقليمية أو دولية).[2]

[1] - إيمان أحمد رجب، مفاهيم " الدور الإقليمي" ، (المكز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، 2009، ط1) 2017/03/19
[2] - يونس أحمد الناصر، المرجع السابق.

❖ **أهداف الدور الإقليمي:**

قد تختلف أهداف الدول الإقليمي من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى، و يمكن إجمالا حصر الأهداف فيما يلي:

1- الحفاظ على مصالح الدولة صاحبة الدور.
2- الحفاظ على الأمن و السلم الإقليمين.
3- الاهتمام بالقضايا الإقليمية و حل النزاعات و الخلافات
4- قد يكون للبعد الإيديولوجي مكان ضمن أهداف الدولة صاحبة الدور

يتضح من خلال هذا العرض عن مفهوم النظام الإقليمي و الدور الإقليمي.[1]

❖ **أنواع الدور الإقليمي**

أ) **الزعيم الإقليمي** :تمارس الدولة هذا الدور إذا توفرت لها إمكانيات كبيرة و متنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي إليه، لتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في ذلك الإقليم فتؤثر في أنماط التحالفات و توجه النظام الإقليمي و تقوده نحو أهداف محددة تكون مطبوعة بتصوراتها. [2]

ب) **الجسر**: يبدو لدولة ما بسبب توفر مؤهلات معينة قد تكون جغرافية و ثقافية إمكانية القيام بدور القنطرة التي تصل بين ثقافتين مختلفتين، و تنقل إلى كل واحدة منها المعلومات عن الأخرى لتحقيق التفاهم بينهما [3]

ج) **المثير أو المقلق**: و يعني أن تقوم الدولة بتحرك نشط في مجال منع حل المشاكل و إثارتها لدولة أوأكثر سواء كانت في محيطها الإقليمي أو نطاق محيطها. [4]

د) **المدافع الإقليمي**: يتميز هذا الدور بأن مجاله يقتصر على منطقة جغرافية محددة, و في هذه المنطقة فإن الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول لمواجهة العدوان الخارجي. [5]

---

[1] - خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية .
[2] - يونس مؤيد يونس، مرجع سابق .
[3 - 4 – 5] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط2، 1998) ص 19- 20

هـ) قائد التكامل الإقليمي: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن لدولته خاصية في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة.

و) المنبوذ الإقليمي: ترجع هذه الصفة إلى إتهام الدولة المتطلعة للهيمنة من جانب أعضاء النظام الإقليمي بأن نظامها السياسي يفتقد للشرعية أو أن وجوده غير شرعي. [1]

ز) المحرك الاقتصادي الإقليمي: و ينبع هذا لدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة أن عليه واجبا أخلاقيا في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الإقليم.[2]

ح) المستقل النشط: يرتبط هذا الدور بالإحساس بأن تحرك الدولة يتعلق بمتغيرين أساسين الاستقلال الوطني، و عدم الارتباط بأي قوة كبرى، ما يعني أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء المصالح الوطنية فقط.

❖ مقومات الدور الإقليمي:

أ- المقوم الجغرافي:

يعد المقوم الجغرافي من أبرز المقومات في العلاقات الدولية، و قد صاغ العديد من الباحثين الجغرافيين نسق دور الدولة و رسم السياسة المستقلة لها من خلال بحثهم في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية على علاقتها الخارجية (أي وضع الجغرافيا في خدمة السياسة)

ب_ المقوم الاقتصادي:

بعد هذا المقوم من المقومات المهمة التي تدخل بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة، و يقصد به مجموعة من الإمكانات الاقتصادية المادية و غير المادية المتاحة للدولة في وقت ما و تمثل الإمكانات المادية بصورتها التقليدية بالمواد الخام و حجم الأموال المتاحة للدولة، أما غير المادية فتمثل نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، بوصفها عناصر متفاعلة مع العناصر المادية في إطار القوة الاقتصادية.

---

[1] - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 19-20

ج_ المقوم العسكري:

يعد المقوم العسكري من المقومات المهمة في أداء الدولة لدورها الإقليمي و العالمي و أن ما يمكن ملاحظته تغيره بفعل الثورة التكنولوجية، فيقصد به مجموعة الإمكانات و المواد العسكرية المادية و غير المادية المتاحة للدولة في وقت ما.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي:

الامن الاقليمي هو ذلك التفاهم بين مجموعة من الدول يقوم على اساس التنسيق العسكري والامني التكاملي ويكون بين دولتين او اكثر متقاربة جغرافيا الهدف منه صد اي قوة اجنبية تريد المساس بسيادة الاقليم .

وهو كذلك نتاج مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ادت بالضرورة الى هذا المستوى من التنسيق بين اطرافه .

هو الأمن الذي ينتج عن اتفاق مجموعة من الدول ألتي تقع في منطقة معينة، أي متقاربة من بعضها البعض، من أجل حماية مصالحها المشتركة، و تسمى المعاهدة ألتي توقع بينهم باسم (معاهدة الدفاع المشترك).

يعرف الأمن الإقليمي بأنه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم و تعاون عسكري أمني لدول الإقليم. لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم. على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني و العسكري على جبهاتها الداخلية[1]

[1] - خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، مرجع سابق .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لظاهرتي التنافس و الأمن الاقليمي

قبل التطرق إلى ما يتطلبه هذا المبحث من التصور النظري لظاهرة التنافس و هذا بالعودة إلى الشروحات والمفاهيم السابقة لغويا و اصطلاحيا، فإنه لابد إلى الإشارة إلى الترابط الحتمي بين ظاهرة التنافس و الأمن، فالتنافس الدولي بقدر ما هو طبيعي و مشروع بل و محفز إلا أن المترتب عليه هو ما يجعل المسألة الأمنية تطرح من حين لأخر و بطريقة أو بأخرى.

و يمكن تقديم تفسير فيزيائي لظاهرة التنافس، فالتنافس هو نوع من أنواع الاحتكاك و الاحتكاك يولد الحرارة و الحرارة تولد الضغط و الضغط يولد الانفجار.

و من خلال هذا الترابط بين التنافس و الأمن يمكن تقديم تصور نظري لهاذين الظاهرتين من خلال النظريات المفسرة لها بعد فترة الحرب الباردة

المطلب الأول: التصور الواقعي لظاهرتي التنافس و الأمن

الواقعية و التنافس الاقليمي:

حسب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية فإن ظاهرة التنافس قديمة بين الشعوب و الأمم حيث تسعى الدول لتحقيق مصالحها بدوافع مختلفة في جو من التكافؤ و الفوضى و غياب سلطة عالمية فوق قومية معتمدين في ذلك على ما يملكون من إمكانيات و قدرات تشكل نقاط قوتهم و تفوقهم.

وتمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية. وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. . . لقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية, وتحديداً، سياسة القوة والحرب والنزاعات والتنافس ، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم . . . مقترحات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية[1].

و لعل التنافس بهذا الشكل و دخول عناصر القوة و الفوضى و الفوز و الخسارة يدفع بنا لإلقاء نضرة على التصور الواقعي لظاهرة الأمن.

---

[1] منتدى الكتب التاريخية ::السياسة والعلاقات الدولية ، القاهرة ، مصر .www. historical.yoo7.com

الواقعية و الأمن

ظهرت المدرسة الواقعية كردة فعل أساسية على تيار المثالية عقب الحرب العالمية الثانية، فقد جاءت لتدرس وتحلل ما هو قائم و موجود في العلاقات الدولية، و تحديدا سياسة القوة، و المصلحة و الحرب و النزاعات، وحاولت تقديم تصور يقوم على:

1. تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و هي الموضوع الأساسي و المرجعي للأمن.
2. تتسم طبيعة النظام الدولي بالفوضى و غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.
3. تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو التأثير في الدول الأخرى، ما يخلق تهديدا دائما بإمكانية نشوب حرب.
4. توازن القوى بين القوى العالمية هو ما يحقق الاستقرار و توزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي ألتي تتميز بانعدام الثقة بين الدول.

من خلال المفاهيم السابقة و التصور النظري يتضح لنا العلاقة الجدلية بين التنافس الدولي و الأمن فكل مظهر من مظاهر التنافس له تأثير على كل بعد من أبعاد الأمن، التنافس الاقتصادي يؤثر على الأمن الاقتصادي وكذلك بقية الأبعاد,.

المطلب الثاني: التصور الليبرالي لظاهرتي لتنافس و الأمن الاقليمي

النظرية الليبرالية و التنافس الاقليمي

بعد نهاية الحرب الباردة و زيادة أهمية العامل الاقتصادي في حياة الأشخاص و الدول، وضع الليبراليون تصورهم لظاهرتي التنافس الدولي من خلال النقاط التالية:

1. أهمية أكبر لدور الفرد في العلاقات الدولية و احترام حريته و موقعه في هذا الإطار (حرية الاختيار و المنافسة ....)[1]
2. الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية و لكنها الفواعل الوحيدة في النظام الدولي.

[1] منتدى الكتب التاريخية: مرجع سابق .

3. في هذه البيئة التنافسية تبحث الدول على الحد الأعلى من المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية عبر ظاهرة الاعتماد المتبادل.
4. ضرورة خلق مؤسسات فوق قومية قادرة على تنظيم العلاقات الدولية و السياسية و تسهر على حل النزاعات الدولية و حماية السلم و الأمن الدوليين.

النظرية الليبرالية و الأمن:

النظرية الليبرالية تخالف التصور الواقعي للأمن، فالأمن بالنسبة لها يتمثل من الأمن الجماعي و ذلك بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام لدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر. و كان الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط أول من وضع هذا التصور عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم حيث تتشكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى.

فالنظرية الليبرالية تسعى لتأسيس علاقات دولية بين الدول تقوم على السلام العالمي وليس الحرب، وذلك عن طريق نشر الديمقراطية وقيم الليبرالية في الداخل والتوسع في التجارة الحرة بين الدول في الخارج، فتعمل قيم الليبرالية والسوق الحر على زيادة التفاهم والتواصل بين شعوب العالم ما يحقق السلام والأمن والمنفعة للجميع[1].

و يمكن حصر التصور الليبرالي لظاهرة الأمن في الخطوات التالية:

1. إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات أو منظمات معنية بتحقيق التعاون في المجال الأمني و تقليص حدة النزاعات.
2. نشر القيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية هو خطوة باتجاه احلال الأمن.
3. محاولات ايجاد القيم و المصالح المشتركة من شأنه أن يقلص حدة النزاعات بين الدول.
4. نشر القيم الليبرالية و حرية السوق و التجارة الدولية بين الدول من شأنه أن يؤدي إلى ترابط في المصالح الاقتصادية بين تلك الدول، و ألتي ستؤدي بدورها إلى تحقيق الأمن و الرفاهية لكل الفاعلين الدوليين.

[1] - مؤمن سلام ، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ، مجلة مصر المدنية ، 29 ماي 2015 .

الليبراليون يرون أن القيم الليبرالية و المصالح المشتركة و الحرية هي من خلال مؤسسات و منضمات كفيلة بتحقيق الأمن في ظل تنافس دولي يحفظ لكل دولة كيانها و سيادتها.

المطلب الثالث: التصور الماركسي لظاهرتي التنافس و الأمن

النظرية الماركسية و التنافس الاقليمي:

يرى الماركسيون أن التنافس الدولي ينحصر في جهة واحدة هي "التبعية" في الغالب بين الدول المركز المتقدمة ألتي تسعى لتعظيم فوائدها باستغلال ثروات دول المحيط، و هي الدول المتخلفة، و أهم الفرضيات ألتي جاءت بها الماركسية لتفسير ظاهرة التنافس الدولي حسب الأستاذ عبد الناصر جندلي:

1. ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة ألتي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار الدول التابعة و دول الميتروبول.
2. أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة و النظام الدولي بصفة عامة.
3. أهمية العامل الاقتصادي في تفسير و تحليل و تطور النظام الدولي الرأسمالي العالمي و تختلف التوابع. [1]
4. إتباع النظام الرأسمالي لميكانيزمات هيمنة هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.

النظرية الماركسية والأمن :

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية، من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنسية) ودور سانتوس، وكاردوزو وغيرهم، ثم ما لبث ت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان 2أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية school Dependency " ،

"ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة[1].

[1] - عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و التكوينية (الجزائر، دار ابن خلدون، 2007)

لقد شكلت مدرسة التبعية إحدى الاتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعية لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف، ومن ثم كان هذا الاتجاه النظري منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد نظرية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف العالم الثالث، وقد شكلت الدراسات التي أنجزها كتاب وباحثون من دول أمريكا اللاتينية بداية نظرية التبعية، وكان الهدف إيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية، وقد تم تطوير هذه الدراسات انطلاقا من منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار قواعد النظم والعلاقات الاجتماعية، وكانت بداية هذا الطرح قد تقدمت بها جماعة باحثين يعتمدون على النظرية الكنزية غير أن الدراسات اللاحقة ربطت ظاهرة التبعية بالإمبريالية، رغم التمايز بين أبحاث تهدف إلى الكشف عن أسباب التبعية ونتائج الإمبريالية، وأبحاث أخرى تركز على السياسات الإمبريالية ووسائلها المؤدية إلى استمرار التخلف .لقد جاءت بدايات طروحات مدرسة التبعية كرد على نظريات التحديث modernizationsالتي ترى أن جوهر التنمية يكمن في الانتقال من المجتمع التقليدي المتخلف (دول العالم الثالث) إلى المجتمع الحديث (البلدان الرأسمالية المتقدمة)، وأن هذا الانتقال يتم بالسير على الطريق الذي سارت 2عليه البلدان المتقدمة وبمساعدتها إلى الدول المتخلفة .فالتبعية ظهرت كحالة قبول ظهورها كنظرية وكمدرسة، حيث كانت من إفرازات المرحلة الاستعمارية لدول إفريقيا، والعالم العربي، وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتي خرجت مدمرة البنى الاقتصادية ومتخلفة ثقافيا .

ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات وحقائق عديدة، نذكر فيما يلي أهمها:

* تراجع طروحات مدرسة التحديث فقد جاء طرح نظرية التبعية كرد فعل على أفكار هذه المدرسة خاصة فيما تعلق بطبيعة كل من المجتمع، الطبقة الحاكمة ، التنمية وخطورتها السياسية التنموية .

* تعد طروحات نظرية التبعية تجسيدا لوحدة العلوم، كونها تدرس التنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي فهي تشجع تعاون الحقول المعرفية وتكاملها .

* تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد، وهو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب وآليات جديدة تتماشى وطبيعة الاستعمار الجديد لتحول دون

---

[1].جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم إجتماع التنمية ، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 127. المرجع نفسه ، ص192 .

خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها، من بين هذه الأساليب والآليات، التبادل اللاامتكافئ المؤسسات النقدية العالمية، الشركات متعددة الجنسيات وتصدير رؤوس أموال[1] .

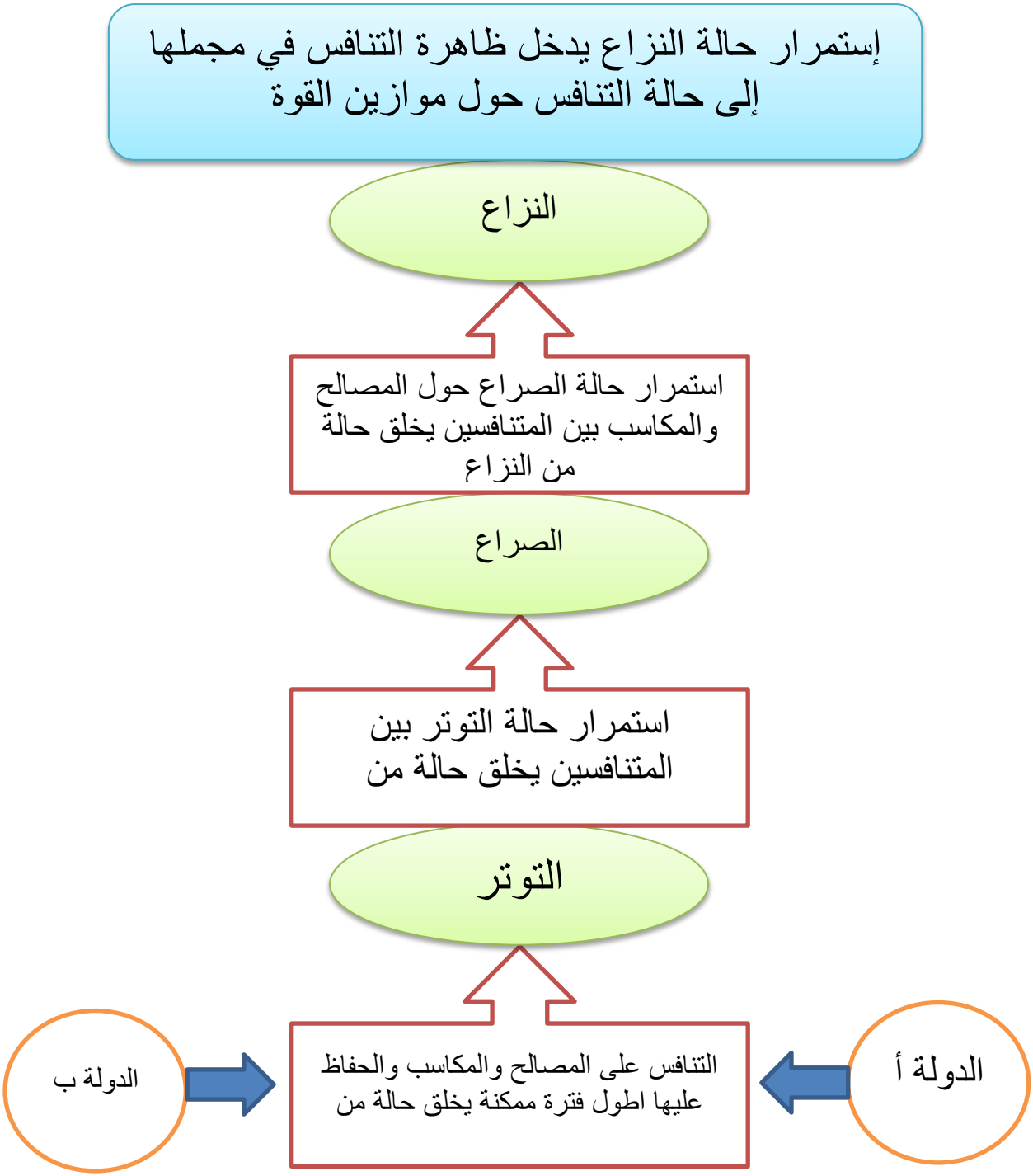

[1] 1عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 ،ص208

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل اطارين أطارا مفاهميا واطارا نظريا وبالاضافة إلى المصطلح المفتاحي لهذه الدراسة وهو التنافس ، تطرقنا الى بعض المفاهيم ذات الصلة أو هي عبارة عن درجة من درجات التنافس كالتواتر والنزاع والصراع وموازين القوى ، وهي مفاهيم كان لابد من شرحها وفهمها وربطها بالمفهوم الأساسي ام الاطار الثاني وهو الاطار النظري فقد احتوى على بعض النظريات وتصورها لظاهرتي التنافس والأمن وكانت النظرية الواقعية أولى هذه النظريات ثم الليبرالية التي جاءت بتصور مخالف للنظرية الواقعية وكذلك النظرية الماركسية التي لها توجه آخر غير الواقعية وليبرالية .

وقد خلص الفصل في جانبه المفاهيمي إلى وجود خط رفيع يصل بين مفهوم ظاهرة التنافس الدولي والمفاهيم المذكورة آنفا ، اما الجانب النظري منه فقد كان التصور الواقعي الأقرب إلى تفسير الظاهرة إنطلاقا من تحليله للظاهرة حسب واقع العلاقات الدولية مخالفا بذلك التصور الليبرالي الذي يرى بأن ظاهرة التنافس تنطلق من الدول على أساس انها فواعل رئيسية في العلاقات الدولية وبالتالي فهي تبحث على الحد الاعلى من المكاسب في بيئة تنافسية وترى ان الأمن يكون يتمثل من خلال الأمن الجماعي وذلك بتحالف موسع يضمن أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي ، اما المفهوم الماركسي لظاهرة التنافس فيتبلور من خلال نظرية التبعية من خلال التنافس بين دول المحيط ودول المركز .

الفصل الثاني

معالم ومقومات التنافس الصيني الهندي على منطقة جنوب شرق آسيا

الفصل الثاني: معالم ومقومات التنافس الصيني – الهندي على منطقة جنوب شرق أسيا

تعتبر العلاقة بين الصين و الهند واحدة من أعقد العلاقات الثنائية بين دولتين جارتين وقوتين صاعدتين نوويتين و أكثرها حساسية و ضبابية، و هذا راجع لعوامل ذاتية خاصة بكل طرف و أيضا يعود لعوامل خاصة بالمنطقة ألتي يسعيان للسيطرة و الهيمنة عليها.

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا

تتمتع منطقة جنوب شرق أسيا بأهمية بالغة في الميزان الجيوسياسي الإقليمي و الدولي و تتميز بأهمية إستراتيجية ، ما يجعلها محل تنافس بين القوتين الصاعدتين الجارتين الهند و الصين.

و تظهر أكثر خصوصية المنطقة و حيويتها في كل مكوناتها الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والعسكرية و مواردها الطبيعية وعليه فإننا هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول دراسة جيوسياسية و الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق أسيا من خلال الموقع الجغرافي و الفلكي و تحديد الدول المعنية بهذه المنطقة. ثم نتطرق إلى الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و حتى العسكري الذي هو صلب الموضوع.

المطلب الأول : المعالم الجغرافية والفلكية

جغرافيا تقع منطقة جنوب شرق آسيا في جنوب شرق آسيا تحدها شمالا جمهورية الصين الشعبية وغربا الهند وجنوبا المحيط الهندي وأستراليا أما شرقا فتحدها الجزر اليابانية والمحيط الهادئ

تمتد منطقة جنوب شرق أسيا ما بين دائرتي عرض 5 جنوبا و 45 درجة شمالا، و بين خطي طول 100 و140 درجة شرقا ضمن الواجهة البحرية للمحيط الهادي الشرقية.

أنشط منطقة فيها تمتد من نطاق مدار السرطان إلى المنطقة المعتدلة و المعتدلة الباردة شمالا[1]

و يسود المناخ الاستوائي جنوب شرق أسيا لوقوع هذه المناطق قريبة من خط الاستواء.

[1] - جنوب شرق اسيا – قوى افتح (خدمات علمية)

- المؤهلات الطبيعية والبشرية :

تتوفر منطقة جنوب شرق أسيا على مؤهلات طبيعية هامة تساعد على التعاون و التكتل بين دوله ، ولعل أهمها توفر احتياطي هام من مصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي وفرة المياه المخصصة للسقي وانتشار الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة مع وجود مجال رعوي واسع .

و تضم منطقة جنوب شرق أسيا إحدى عشرة دولة(11) و هي: اندونيسيا- سنغافورة- فيتنام- تايلاند- ماليزيا- كمبوديا- تيمور الشرقية- بورما- لاوس- و الفلبين. و يبلغ عدد السكان ما يقارب ستمائة مليون نسمة(600 مليون).

يعتنق سكان هذه المنطقة الأسيوية العديد من الديانات المهمة و على رأسها: الإسلام ثم المسيحية و البوذية والهندوسية و غيرها من الديانات الأخرى. و هذا إن دل فإنما يدل على التنوع و الغنى الحضاري الذي تتمتع به هذه المنطقة ، أما اللغات فهناك عدد كبير من اللغات المستعملة بين الناس و منها و على رأسها اللغة الإنجليزية كإرث استعماري، ثم الصينية و العربية و الهندية و المالاي و الفيتنامية و الاسبانية و البرتغالية و هناك العديد من اللغات المحلية.

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق أسيا

برزت أهمية منطقة جنوب شرق أسيا في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و دخول العالم مرحلة الحرب الباردة بين القطبين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عملية الاستقطاب و قد سارع المعسكر الرأسمالي إلى بسط نفوذه في هذه المنطقة من خلال اليابان و الاقتصاديات الرأسمالية الموجودة هناك و ذلك بتأسيس رابطة الاسبان سنة1967.

تنامي الدو ر الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية و على الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي و انضمام الصين لها، و احتمالات ضم كل من اليابان و كوريا الجنوبية س يزيد من مصداقيته و قدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية[1]

[1] د خالفي علي / د. رميدي عبد الوهاب ، رابطة دول جنوب شرق آسيا الأسيان ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس .

الأهمية الجيو اقتصادية:

تعتبر رابطة جنوب شرق أسيا نموذجا حيا للتكتل و الاندماج الجهوي بين الدول حيث شكلت دولة قطبا اقتصاديا جهويا صاعدا، و كانت النشأة سنة 1967 بين خمس دول (5) هي: اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، و تايلاند، و الأن هي تضم جميع دول منظمة جنوي شرق أسيا.

ما عدا تيمور الشرقية المستقلة سنة 1990 عند اندونيسيا و قد جاء تأسيس مجموعة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي و الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من أجل توفية النفوذ الرأسمالي في المنطقة و محاصرة المد الشيوعي.

مراحل تطور الاسيان و أهدافها يبين هذا الجدول مراحل تطور الأسيان منذ تأسيسها سنة 1967 إلى ما بعد سنة 2000

جدول رقم 01 : مراحل تأسيس الأسيان

المرحلة	أهدافها
مرحلة الستينيات	تم تأسيس الاسبان سنة 1967 من طرف خمس دول هي: اندونيسيا+ ماليزيا+ سنغافورة+ تايلاند+ الفلبين. الأهداف الكبرى: - تحقيق السلم بالمنطقة. - تسريع النمو الاقتصادي.
مرحلة السبعينيات	- التحقت سلطة بروناوى - فهم على احترام و استقلال سيادة و هويات الدول.
مرحلة التسعينيات	- التحقت: فيتنام، لاووس، كمبوديا. - تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر. - تعزيز التعاون الاقتصادي و تقليص التفاوت في التنمية بين الدول. - محاربة القرصنة البحرية خاصة في مضيق (مالاكا)
مرحلة ما بعد2000	- تم إقامة اتفاقيات شراكة اقتصادية مع استراليا و الصين. - عقد اتفاقية اقتصادية مع اليابان في إطار ما يعرف بنظرية الأوز الطائر.

المصدر : من إعداد الباحث

حصيلة رابطة الاسيان:

- استقبال استثمارات أجنبية بملايير الدولارات سنويا
- ارتفاع قيمة صادرات نحو الخارج
- ارتفاع قيمة المبادلات التجارية بالخارجية.
- الاهتمام الكبير بالصناعة و الخدمات (السياحة مثلا) [1]
- تطور قيمة الناتج المحلي الخام في مجموع دول الرابطة 800 مليار دولار سنة 2005
- تطور نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في المتوسط % 55 بالمائة سنويا.
- ارتفاع قيمة المبادلات التجارية 80% بالمائة من مبادلات كل دولة تتم في إطار الرابطة.
- المؤهلات البشرية و التنظيمية
- عدد السكان ما يقارب 600 مليون نسمة 2006 ما يقر سنويا استهلاكية ضخمة.
- توفر نسبة هامة من الساكنة النشيطة:65 من مجموع السكان مما يقر يد عاملة محلية تتميز بارتفاع مستواها التقني و تتحلى بالانضباط و حب العمل.[2]

الخريطة السياسية لدول جنوب شرق أسيا

المصدر : دول جنوب شرق أسيا: قطب اقتصادي في تطور متصاعد http:// edorous.com

[1] - المرجع السابق http:// WWW khaym.com
[2] - دول جنوب شرق أسيا: قطب اقتصادي في تطور متصاعد http:// edorous.com

لم يعد الموقع الجغرافي القريب من قلب العالم هو من يحدد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما بل إن تحكمها في حركة الملاحة العالمية ومدى حاجة القوى العالمية لهذه المنطقة هو من يحدد الأهمية الاستراتيجية لها .

فهذه المنطقة تعد منطقة عبور من المحيط الهندي الى المحيط الهادئ و هي همزة الوصل بين قارة أسيا و استراليا، و هي همزة الوصل بين الصين و الهند عبر بحر الصين الجنوبي .

و قارة أسيا هي أكبر قارات العالم و تقع في الجزئين الشمالي و الشرقي من الكرة الأرضية و تغطي تقريبا 9% من إجمالي الكرة الأرضية حيث تقدر مساحتها ب 44.579.000 مليون كلم^2. [1]

و يقسم الاستراتجيون قارة أسيا إلى عدة مناطق هي شرق أسيا ، جنوب أسيا ، وسط أسيا غرب أسيا شمال آسيا وجنوب شرق أسيا و هي موضوع التنافس بين دلهي وبكين

فمنطقة جنوب شرق أسيا و من خلال تسميتها تقع في الجنوب الشرقي في قارة أسيا، يحدها غربا الهند والمحيط الهندي و شرقا اليابان و المحيط الهادي و جنوبا استراليا و المحيط الهندي أما شمالا فالصين ، و هي عبارة عن مجموعة دول التي تكون رابطة الاسيان .

الأهمية الأمنية و العسكرية

من خلال القراءة الجغرافية و البشرية و الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق أسيا تتضح لنا أنها ليست منطقة جغرافية آهل بالسكان بل هي جد إستراتيجية للقوى العالمية و الإقليمية خاصة الصين و الهند.

فالصين تسيطر و تحاول الهيمنة الكاملة على بحر الصين الجنوبي الذي ترى أنه يدخل في حدودها الإقليمية، والهند المنافس الرئيسي للصين ببسط ذراعيه على المنطقة الغربية لجنوب شرق أسيا (منطقة المحيط الهندي) ويرى أنها تدخل في عمق أمنه الاستراتيجي.

أما القوى العالمية فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك الأهمية الإستراتيجية للمنطقة منذ بداية الحرب الباردة حينما أوعزت لحلفائها بتأسيس رابطة الاسبان تحت المظلة اليابانية لمراقبتها و الوقوف في وجه المد الشيوعي والهيمنة السوفياتية.

[1] - دول جنوب شرق أسيا: قطب اقتصادي في تطور متصاعد http:// edorous.com

و لا تقتصر أهمية المنطقة في حدودها الجغرافية فقط بل تمتد إلى الأجزاء الأخرى من أسيا – شرق أسيا وغرب أسيا و كذلك و هو الأهم شمال أسيا، فهذه القارة الأكبر و الأضخم من حيث عدد السكان، يتجمع في وسط حدودها أكبر مجمع للأسلحة النووية في العالم و الصواريخ العابرة للقارات، و مختلف أسلحة الدمار الشامل .

فحسب ترتيب الدول الحائزة على الأسلحة النووية فتأتي الصين في المرتبة الثالثة(3) عالميا بامتلاكها 240 رأس نووي و من حيث أن هذه القارة لوحدها تمتلك ما يفوق 9077 رأس نووي بمختلف الأحجام [1] و هو ما يعادل % 95 من الرؤوس النووية المنتشرة في العالم و حسب موقع "Icanworg" الذي يقرر حملات لمكافحة الانتشار النووي فإن 8800 رأس نووي موجودة في قارة أسيا.

لاشك أن هذه المعطيات البشرية و الاقتصادية و العسكرية لمنطقة جنوب شرق أسيا يجعل منها محل أطماع دولية و إقليمية و بخاصة من الجارتين العملاقتين الصين و الهند اللتان تربطها علاقات ظاهرها تعاون و باطنها تنافس تزيد درجة و تتقلص بحسب العلاقات الإقليمية و الدولية للمتنافسين

المبحث الثاني: العلاقات الاقليمية للصين و الهند

تميزت العلاقات الثنائية بين الصين و الهند عادت بالاستقرار و يسعى الطرفان دائما لإيجاد صيغة للتفاهم بينهما في جميع المجالات ألتي تهم الطرفين، و عدم التورط في مشكلات جنوب أسيا و جنوب شرق أسيا بشكل مباشر و هذا لعدم إثارة حساسية الطرف الآخر، فهما دولتان يدركان حجمهما جيدا و يدركان أيضا اقتصاديا و سياسيا و عسكريا، و يدركان الأدوار ألتي يراد لها أن يلعباه لصالح قوى عالمية، تبحث عن فرص للحرب بالوكالة.

المطلب الأول: العلاقات الصينية الآسيوية

تقع الصين في قلب الاهتمام العالمي، حيث تشير الدراسات في لعلاقات الدولية أن الصين بإمكانها أن تكون اللاعب الاول على الساحة الآسيوية و ربما الدولية، و هذا يعود لاحتلال اقتصادها الصدارة كأكبر مركز صناعي في العالم، و ثاني أكبر اقتصاد عالمي من حيث الانتاج، و بالاضافة إلى أنها أكبر دولة من حيث

[1] - المنتدى العربي للدفاع و التسلح ترتيب الدول النووية في العالم http:// defeuse-arb.com/2017

السكان فإن امتدادها الجغرافي و اشتراك حدودها مع 16 دولة من بينها أربع(4) دول نووية جعلها تربط علاقات إستراتيجية مع جيرانها بغية الحفاظ على نوع من التوازن و البعد عن العزلة السياسية.

أ- العلاقات الصينية الروسية

تشترك الصين مع الجارة روسيا بحدود طولها 3645كلم و لديها أيضا تاريخا مشتركا في مقاومة البورجوازية، وقد دخلت الماركسية إلى الصين سنة 1921 و بعد نجاح الدورة الشيوعية سنة 1949 أخذت العلاقات الروسية الصينية تأخذ مرحلة جديدة من خلال المعوقات الاقتصادية و الإدارية و الفنية ألتي يقدمها الروس للصينيين.

و خلال عقد من الزمن اتسمت العلاقة بين الصين و الاتحاد السوفياتي أنها بالتذبذب، و في 30 يونيو 1960 أعلن السوفيات و الصين عن القطيعة العقائدية فيما بينها، و كان من نتائج هذه القطيعة أن سحب السوفيات جميع خبرائهم و فيهم من الصين توقيف المساعدات ، وصلت العلاقات الثنائية أثناء الحرب الباردة باردة إلى حد الجمود إلى سنة 1991 و هو تاريخ تفكك الإتحاد السوفياتي و قيام روسيا الاتحادية محله، فوقع البلدان في 27 كانون الأول 1991 على محضر الحادثات الدبلوماسية و يلاحظ تطور العلاقات بين البلدين خاصة في مواقفها في الأمم المتحدة و مجلس الأمن.

- **التعاون الاقتصادي و التجاري:**

عرف التعاون الاقتصادي بين البلدين سنة 2006 -2007 تطورا في مجال التجارة و الاستثمارات و الطاقة و ازداد التبادل السلعي بين الصين و روسيا من 2007 إلى 2008 إلى 38,7% حيث بلغ قيمة 55،9 مليار دولار ، و ازداد التصدير الروسي للصين في العام نفسه بنسبة 33% كما ازداد الاستيراد الروسي من الصين بنسبة 42،3% و بلغ الفاضل النسبي في تجارة روسيا مع الصين عام 2008 قيمة 13،5 مليار دولار و شغلت الصين المرتبة الثالثة بقائمة الشركاء في التجارة الخارجية مع روسيا و ذلك بعد ألمانيا و هولندا أما روسيا فشغلت المرتبة الثامنة في التجارة الخارجية الصينية و ذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و هونكونغ و كوريا الشمالية و طايوان و ألمانيا و أستراليا[1].

[1] باهر مردان ، مرجع سابق .

و بلغ حجم التجارة بينهما سنة 2006 34 مليار دولار ثم ازداد سنة 2007 ليصل إلى 48،16 مليار دولار، و ثم في عام 2009 عقد الاتفاقيات الإستراتيجية حول التعاون في مجال النفط بقيمة 100 مليار دولار. [1]

- **العلاقات العسكرية:**

تجري الصين و روسيا تدريبات عسكرية مشتركة منه عام 2005 في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ألتي تضم أيضا كرجستان و قرغيزستان و طاجكستان و اورباكستان، و ألتي تدعو لتعزيز التعاون الإقليمي و تستهدف مواجهة النفوذ الأمريكي.

و في 22 أفريل 2012 انطلقت أول مناورات بحرية عسكرية يشنها قرب السواحل الصينية.

و في ماي 2015 أفادت وزارة الدفاع الروسية أن تسع سفن تابعة للقوات الروسية و الصينية موجودة في البحر المتوسط من أجل تدريبات عسكرية مشتركة تستمر 4 أيام.

- **العلاقات الثقافية و الإنسانية**

تعتبر معاهدة حسن الجوار و الصداقة و التعاون الموقعة بين الصين و روسيا في 16 يوليو 2001 أساسا لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

ب – علاقة الصين و باكستان:

من بين ستة عشرة دولة حدودية مع الصين، تعتبر الحدود الصينية الباكستانية الأكثر و نشاطا، و تعود العلاقة بين البلدين إلى سنة 1951 و منذ هذا التاريخ و الصين تقف إلى جانب باكستان في جميع قضاياها و خاصة قضاياها ضد الهند.

- فأثناء الحرب الهندية الباكستانية سنة (1965-1977) و قفت الصين إلى جانب باكستان
- دعمت التحالف الباكستاني – الأمريكي ضد التدخل السوفياتي في أفغانستان
- قدمت المساعدة التقنية و الخبرة و الخبرة لباكستان لتصبح قوة نووية عام 1998
- استخدمت الصين حق النقض في مجلس الأمن لمنع قبول بنغلاداش في الأمم المتحدة

[1] - العلاقات الروسية الصينية. المعرفة . لمحة عن العلاقات الروسية الصينية روسيا اليوم: 13/10/2009 http://www.marefa.org/index.php

فلا يقتصر التعاون الصيني الباكستاني على الجانب العسكري و الأمني فقط فقد تعداه إلى الجانب الاقتصادي و التجاري، و ذلك من خلال عدة مشاريع و استثمارات صينية في باكستان و كان أهمها و أضخمها. ما أطلق على تسميته بالسر الاقتصادي الصيني- الباكستاني و البالغ تكلفته 46 مليار دولار و يشمل عدة مشاريع طاقوية و النقل و كذلك التعاون الصناعي. [1]

و رغم بعض الإشكالات ألتي تشوب العلاقة بين البلدين بنسب الأقلية المسلمة الذين ترى الصين أنهم يتلقون مساعدات و تدريبات من داخل الأراضي الباكستانية، ألا أن الصين لا تتهم باكستان بذلك صراحة بل تحتها دائما على القيام بدور أكبر في مراقبة حدودها و نشاطات داخل أراضيها.

و الصين تعاون ثنائي وثيق لم يسبق له مثيل مع باكستان في مختلف المجالات، فقد أبدت الصين من المنظور السياسي الداخلي و الإقليمي أو الدولي استعدادها لمواصلة تعزيز العلاقات مع باكستان .... و بالتالي فإن العلاقات الصينية – الباكستانية في المستقبل المنظور، فضلا عن توسع النفوذ الصيني في أسيا الوسطى والجنوبية ستتطور أكثر مع إتباع الصين مبادرة << حزام واحد و طريق واحد>> لتحل تدريجيا محل الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على الوضع الراهن. [2]

ج – العلاقات الصينية – اليابانية:

العلاقات الصينية اليابانية فهي علاقة بين عملاقين اقتصاديين و فاعلين أساسين إقليميا و دوليا.

فتاريخ العلاقة الثنائية بينهما يتسم بالعداء فقد خاضت الدولتان حربان الأولى سنة 1984-1985 والحرب الثانية 1937-1945، و استمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1972 حيث اتفق البلدان على إقامة علاقات دبلوماسية و تلاها توقيع معاهدة السلام و الصداقة عام 1978 و فيما بعد الإعلان الصيني الياباني عام 1998.

و بعد زيارات متبادلة بين الرسمين و على أعلى مستوياتها توجت بزيارة الإمبراطور الياباني إلى الصين عام 1992 و اعتذاره للشعب الصيني على وحشية الحرب على الصينين.

---

[1] - الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية – الباكستانية مركز الجزيرة للدراسات،

[2] - مركز الجزيرة للدراسات .

و يمكن استشفاف طبيعة العلاقات الصينية- اليابانية- المتمثلة من خلال الأحداث التالية:

- الاحتلال الياباني للصين:

1894-1895: الاحتلال الياباني للجزء الشرقي الشمالي للصين

1937- 1945: تسمى حرب الباسفيك و هذه الحرب كانت أشد فتكا ضد الصينيين

- قضية الجزر المتنازع عليها: و هي ثمان جزر تمثل أرخبيلا يمتد على شكل قوس في بحر الصين الشرقي على بعد 200 كلم شمال شرق تايوان و حوالي 300 كلم غربي اليابان، بمساحة 7 كلم^2 ، و هي جزر غير مؤهلة بالسكان لكن موقعها استراتيجي و تعتبر ممرا بحريا تجاريا مهما لجميع دول شرق أسيا، و الأكثر أهمية فهو غنى هذه الجزر بالنفط و الغاز الطبيعي.
- التعاون الأمني الياباني- الأمريكي[1]:

تعتبر الصين أن معاهدة سان فرانسيسكو لموقعة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية عقب لحرب العالمية الثانية، موجهة ضدها باعتبار أن المعاهدة تضمنت جزر متنازع عليها تحت الوصاية اليابانية.

- قضية تايوان: تؤكد الصين أن تايوان جزء لا يتجزأ من وحدة أراضيها و تعتمد في إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم على أساس الالتزام بتلك الدول سياسة الصين واحدة- على خلاف اليابان ألتي يتباين موقفها من هذه القضية.
- تنامي القوة الاقتصادية و العسكرية الصينية:

تنامي القوة الاقتصادية للصين و ما رافقه من تنامي القوة العسكرية و خاصة البحرية خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تغيير في السلوك الدبلوماسي الصيني خاصة في القضايا الحدودية و إقامتها لمنطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي سنة 2013.

[1] -العلاقات الصينية اليابانية ، مركز الجزيرة للدراسات .

1- الدور العسكري المتنامي لليابان:

تنامي الدور العسكري الياباني في منطقة الجزر المتنازع عليها و منطقة بحر الصين الشرقي و ازدياد نشاطها العسكري البحري

اهتمام اليابان بالنشاط النووي و ازدياد دورها العسكري في المنطقة

و مازالت اليابان تعتبر أن الصين و كوريا الشمالية يسببان لها قلقا أمنيا، إذ وصف رئيس وزراء اليابان "شينزو أبي" الصين بأنها تمثل تهديدا للأمن الإقليمي. [1]

العلاقات الصينية الأسترالية

تعد العلاقات الصينية الأسترالية من احدث العلاقات فالنظام الصيني الذي أنشئت على الماركسية الاشتراكية ، يرى في أستراليا الدولة الليبرالية المقرضة لنهجه الاشتراكي وفكره الشيوعي .

على الرغم من وجود نوع من التبادلات التجارية بين البلدين .

- **العلاقات السياسية :**

شهد عام 1972 انطلاق العلاقات الدبلوماسية بين العملاق الشيوعي الاشتراكي وبين الدولة الغارقة الجزيرة ، ومنذ ذلك التاريخ شهدت العلاقات الثنائية تتسم بالجمود تارة وبالنشاط تارة أخرى وهذا مرده إلى اختلاف وجهات النظر بين نظامين مختلفين وانخراط كل منهما في القطب الموالي لتوجهاته وأفكاره .

وقد كانت الصين حريصة على بناء علاقات اكثر متانة وارتقاء وتمثلت أفكارها فيما يلي :

- أن تحافظ الدولتان على تبادلات عالية المستوى وتدعيم الحوار الاستراتيجي وتبادل الاتصالات بين الأجهزة التشريعية والاحزاب السياسية .
- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري لصالح البلدين .
- زيادة التبادلات بين الشعبين وتعزيز الصداقة وتعزيز الاتصالات بين الشباب .

[1] - من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ بين الاقتصاد و برودة السياسة http:// alwatan.com/.2017.-

- تدعيم التعاون داخل اطار الأمم المتحدة ومدى التعاون الاقتصادي بالمنطقة آسيا الباسفيك ، ومنتدى جزر الباسفيك ، وتعزيز الجهود في المنطقة من اجل تحقيق الأمن المشترك القائم على الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة .

وشهدت سنة 2013 توترا اثر طلب الصين من استراليا توضيحا عن انباء تورط الاخيرة في عملية تجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من قنصلياتها وبعثاتها الدبلوماسية المنتشرة على الأراضي الصينية[1] .

- **العلاقات الاقتصادية والتجارية**

لعل العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي أشد واوثق وانفع من العلاقات السياسية ، فقد تعددت هذه العلاقات وتنوعت وتطورات ومن مجالاتها الطاقة والتعدين والبنية التحتية وحماية البيئة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والسباحة .

وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2013 إلى 130 مليار دولار أمريكي ، وأصبحت الصين أكبر مصدر لاستراليا حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأستراليا وتم التوقيع على اتفاقية جديدة لمدة ثلاث سنوات لتبادل العملات .

وتعد الصين أكبر سوق لولاية غرب أستراليا وثاني أكبر شريك تجاري لها كما انها محورا مهما لنمو العلاقات التجارية الصينية الاسترالية فهي المصر الرئيسي للمواد الخام التي يشتد عليها الطلب الصيني مثل الحديد والغاز الطبيعي المسال والفحم وخام اليورانيوم للأغراض السلمية .

وقد استفادة هذه الولاية الاسترالية خلال الاعوام الاخيرة من سلسلة مشروعات تعاونية ضخمة في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية التي من شانها توفير الموارد اللازمة لبناء الاقتصاد الصيني .

وقد اصبحت استراليا حاليا ثالث دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تجري تعاملات مباشرة بالعملة الصينية (اليوان)[2] .

[1-2] د. باهر مردان ، باحث بالاستراتيجية والقانون الدولي ، بكين 2014 ، العلاقات الصينية الاسترالية .

- **العلاقات العسكرية :**

دفعت رغبة البلدين في جعل منطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي المشترك بينهما منطقة أمنة مستقرة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني وقد وزير الدفاع الصيني سنة 2011 أن الصين ترغب في تعزيز التنمية المستمرة للعلاقات العسكرية مع استراليا ، كما أن أستراليا تهدف أيضا الى تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية مع الصين من خلال اجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة وتطويرها من اجل زيادة التعاون في هذا المجال وتعميق التفاهم والثقة المتبادلة[1].

د – علاقة الصين برابطة الأسيان:

يعود تاريخ العلاقة بين الصين و رابطة الأسيان إلى سنة 1991 و تم الإعلان المشترك بينهما عام 2003 واعتماد خطة عمل لمدة 5 سنوات لتنفيذ هذا الإعلام، و يضمن هذا الإعلان الشق السياسي و يتعلق بمسائل الأمن و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر و غيرها من المسائل الأمنية.

أما الشق الاقتصادي تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للأسيان منذ 2009 و تعد الأسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين منذ 2011 و وقعا لإحصائيات الأسيان بلغ حجم التجارة الثنائية 350.05 مليار دولار عام 2013 ما يمثل 14% من إجمالي تجارة الأسيان

و تهدف الصين إلى رفع مستوى التجارة الثنائية مع الأسيان إلى 500 مليار دولار بحلول عام 2015. وتريلون دولار بحلول عام 2020. [2]

و– علاقة الصين بمنظمة شنغهاي للتعاون:

تم تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون رسميا في 15 يوليو 2001 بمبادرة و دعوى من الصين و ضمت كل من روسيا و أوزباكستان و طاجكستان، و فير غيربستان، كازاخستان بالإضافة إلى منغوليا و باكستان كمراقبين ، و تهدف الصين من هذه المنظمة إلى:

---

[2] - د/ باهر مروان- علاقة الصين مع المنظمات الإقليمية 2017.http:// www.academia.edo

1- الحفاظ على المصالح الأمنية من خلال ثلاث أبعاد

أ- ضمان التكافل الإقليمي للصين و وحدة أراضيها.

ب- منع الجريمة عبر الحدود و الاستقرار على الحدود الشمالية و الشمالية الغربية للصين

ج- تعزيز الأمن في منطقة الحدود و خلق بيئة أمنية ملائمة.

2- المنظمة تهدف إلى التعاون الصيني مع دول أسيا الوسطى و زيادة تأثيرها الإقليمي

3- تهدف المنظمة إلى تحقيق مصالح الصين الاقتصادية خاصة في مجالات الطاقة كالنفط و الغاز.

4- المنظمة هي آلية للتعاون بين الصين و روسيا فكل منهما مصالح حيوية في أسيا الوسطى.[1]

ميزة التنافر تعود إلى:

- النضرة الصينية للهند باعتبارها تهديد تقليدي نووي، كما أن فشلهما في حل النزاع الحدودي يبقي حالة عدم الثقة قائما.
- العلاقات الصينية الباكستانية المتميزة تقلق الهند كثيرا و ترى فيه حصارا نوويا و عسكريا ضدها.
- المعارضة الشديدة الصينية لحصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما نقاط الالتقاء و الاهتمام المشترك تتمثل في:

- وضع حد لنظام القطبية الأحادية و الهيمنة الأمريكية.
- مكافحة الإرهاب
- عدم رغبتها في الاصطدام و تغليب المصالح المشتركة و تفادي النقاط الخلافية.

المطلب الثاني: العلاقات الهندية الآسيوية

عند الحديث عن علاقات الهند الإقليمية لابد الإشارة إلى علاقتها مع روسيا و باكستان و هو ما يهمنا في ظل التنافس بينها و بين جارتها الصين هذا من جهة و من جهة ثانية وقوعهما في بيئة غير مستقرة أمنيا حيث أنها بين قوى نووية مثل روسيا و باكستان، ثم المتغيرات الجيوسياسية في وسط أسيا .

[1] باهر مودان، المرجع السابق ، علاقة الصين مع المنظمات الإقليمية

أ – العلاقات الهندية الروسية:

اتسمت العلاقات الهندية الروسية منذ بداية الستينيات من القرن الماضي بالتقارب و الصداقة و رغم أن الإتحاد السوفياتي سابقا كان يقوم على علاقات مبنية مع الصين ضد أمريكا و حلفائها إلا أن إرادة الصين في لعب دور إقليمي كبير حال دون ذلك، فما كان من الهند إلا استغلال هذا التنافر بين البلدين بتوقيع معاهدة سلام و صداقة و تعاون سنة 1971 و التي تعد بالمحطة الأولى في تاريخ العلاقات الثنائية

المحطة الثانية في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين المعاهدة الثانية للصداقة و التعاون و التي استفادت منها الهند كثيرا من خلال الخبرة الفنية اللازمة للمفاعلات النووية.[1]

المحطة الثالثة في مسار العلاقات الهندية الروسية هي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند سنة 2000 حيث تم التوقيع على 17 اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة

المحطة الرابعة فتتمثل فيما شهدته العلاقات بينهما من نقله نوعية بإبرام ما يسمى صفقة القرن سنة 2001 والتي أعطت فيها روسيا للهند حق إنتاج 140 مقاتلة متطورة من طراز سوفري و أيضا نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات، و يبدو أن مستقبل العلاقات بين الهند و روسيا في ازدهار بالرغم من المخاوف الروسي من التقارب الهندي الأمريكي المتزايد فإن روسيا تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا استراتيجيا شديد الأهمية. كما أن الهند ترى انه من غير المحتمل أن يكون هناك تحالف أو شبه علاقة بين الصين و روسيا على الأقل في المنظور القريب إلا إذا كان هناك تحالف أو تعاون ثلاثي روسيا– الهند– الصين لمواجهة الهيمنة الأمريكية.

ب– العلاقات الهندية الباكستانية:

لاشك أن أكبر عائق أمام علاقات جيدة بين الهند و باكستان هي من النزاع حول كشمير في الشمال الغربي تشبه القارة الهندية، و يعود تاريخ النزاع إلى سنة 1947 ، حيث لم يتقرر وضع كشمير في مرحلة التقسيم سواء بالانضمام إلى الهند أو باكستان خاصة و أن غالبية السكان سلميين و منذ ذلك التاريخ حدثت عدة نزاعات بين البلدين هي محقات في الصراع الهندي الباكستاني

نالت الهند وباكستان إستغلالهما عن التاج البريطاني في اوت عام 1947 ليدخل البلدان بعدها بأسابيع قليلة في حرب من العام نفسه بسبب كشمير المنطقة الحدودية المتنازع عليها .

[1] - علاقات الهند الإقليمية و الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، المرجع السابق.

وتعد كشمير منطقة يدعي كلا الطرفين السيادة عليها واغلبية سكانها مسلمين بنسبة 90 والباقي خليط من الهندوس والمسيح ولابوذة والمسيحية ، ويرجع تاريخ النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير إلى سنة 1947 حيث لم تقرر السلطات الاستعمارية وضع الاقليم سواء الانظمام إلى الهند أو باكستان رغم أنها خيرت جميع الولايات الهندية المتاخمة بين الانضمام إلى الهند او باكستان إلا منطقة جامو وكشمير غداة انسحابها .

وتوقفت الحرب الأولى بعد أكثر من سنة على اندلاعها بتدخل من الأمم المتحدة وتقرر وقف إطلاق النار على خط حيث اصبحت ثلثي مساحة كشمير تحت السيطرة الهندية والباقي تحت سيطرة باكستان[1].

ومن خلال هذه المهمة في تاريخ علاقة البلدية تتضح لنا طبيعتها المائلة إلى التوتر أكثر منها إلى التفاهم.

- 1947 : حصول باكستان والهند على استقلالهما عن بريطانيا في شهر أوت واندلاع أولى الحروب بينهما بسبب كشمير في شهر أكتوبر من نفس السنة .

- 1949 : إعلان وقف إطلاق النار بين البلدين في كشمير بقرار من مجلس الامن في جانفي .

- 1965 : إندلاع الحرب الثانية .

- 1971 : إندلاع ثالث الحروب الهندية الباكستانية بسبب الدعم الهندي لباكستان الشرقية (بنغلادش حاليا) .

- 1972 : توقيع إتفاقية " شملا " التي حدوث خطأ لوقف إطلاق النار (الهدنة) بفصل بين كشمير الهندية وكشمير الباكستانية .

- 1974 : الهند تجري أولى تجاربها النووية .

- 1976 : إستئناف العلاقات الديبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء .

- 1982 : توقيع إتفاقية عدم الاعتداء واحترام الجوار بين البلدين من طرف رئيسة الوزراء " نديرا غاندي " والرئيس الباكستاني الجنرال " ضياء الحق " .

- 1988 : إجراء محادثات على مستوى وزراء الخارجية بغية الوصول إلى اتفاق سلام .

[1] علاقات الهند الإقليمية و الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، المرجع السابق.

- 1989 : باكستان تعلن عن نجاح تجاربها الصاروخية البالستية المهيأة لحمل رؤوس نووية .

- 1992 : باكستان تعلن عن امتلاكها للمعلومات والتقنيات الكاملة لتصنيع القنبلة النووية .

- 1994 : باكستان تعلن على امتلاك القنبلة النووية .

- 1996 : رئيسة وزراء باكستان " بنضير بوتو " تدعو الهند إلى استئناف المحادثات بين البلدين .

- 1997 : اتفاق المحادثات الهندية الباكستانية حول منظمة جامو وكشمير والعديد من القضايا العالقة.

- 1998 : باكستان تجري تجارب ناجحة على صاروخها البالستي " غوري " في شهر أفريل .

- 1998 : الهند تعلن عن إجراء تجارب نووية جديدة تحت الأرض في شهر ماي .

- 1998 : لقاء قمة تاريخي بين رئيس وزراء الهند "بيهاري فاجياي" ورئيس وزراء باكستان "نوار شريف" في باكستان في شهر فبراير[1] .

- 1999 : إندلا ع معارك عنيفة بين البلدين في شهر جويلية .

- 2001 : لقاء قمة ثاني بين رئيس وزراء الهند ورئيس وزراء باكستان .

- 2002 : إزدياد حالة التوتر بين البلدين عقب تفجير البرلمان الهندي ومقتل 14 شخصا[2] .

- 2008 : لقاء بين وزيري خارجية البلدين بهدف تعزيز العلاقات الثناية .

ومن خلال هذه المحطات المهمة في تاريخ علاقات البلدين نلاحظ أنه كلما اتجهت العلاقة بينهما إلى الهدوء كلما توترت .

يدل على طبيعة هذه العلاقة المتسمة بالتعقيد الكبير خاصة بعد أن خاضت الدولتان ثلاثة حروب فهما حريصتان على عدم دفع العلاقات نحو التوتر ويركزان على اهتماماتهما الداخلية من تطوير الاقتصاد ومحاربة الفقر وغيرها .

[1 - 2] علاقات الهند الإقليمية و الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، المرجع السابق.

ج – العلاقات الهندية اليابانية:

في العصر الحديث كانت الهند إحدى أوائل الدول ألتي وقعت معها معاهدة سلام سنة 1952.

رئيس وزراء الهند<< لا يهتم صديق بتحقيق أحلام الهند الاقتصادية و من اليابان>> بهذه العبارة يمكن استخلاص طبيعة العلاقة الثنائية بين الهند و اليابان، و لطالما كانت العلاقة بينهما وثيقة فهما يعتبران نفسهما أكبر دولتين ديمقراطيتين في المنطقة، و يعود تاريخ العلاقة بينهما إلى القرن السادس ميلادي حينما وصلت البوذية إلى اليابان عبر جنوب شرق أسيا.

و رغم الفتور الذي دخلته العلاقة بين البلدين بسبب الحرب الباردة و التجاذبات و التحالفات المضادة لكن سرعان ما عادت إلى طبيعتها في تسعينيات القرن الماضي.

مظاهر العلاقات الاقتصادية:

- توقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة سنة 2001.
- إعادة تجديد عقد الشراكة الإستراتيجية سنة 2005.
- ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في لهند من 1 مليار دولار إلى 4 مليار دولار.
- وجود 350 شركة يابانية تعمل في الهند. [1]

و قد أقضى التعاون الاقتصادي بين البلدين إلى مصنع السيارات <<ماروتي>> و مجمع بترو كيمياويات، وقطار الاتفاق و قطار الطلقة << شديد السرعة>>.

كما وعد رئيس وزراء اليابان بمضاعفة التبادل التجاري إلى 20 بليون دولار.

و وعد بزيادة قروض اليابان إلى البنية التحتية و غيرها من المجالات الحيوية.

و الشراكة الإستراتيجية بين اليابان و الهند قادت إلى حوار رباعي بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان و استراليا.

[1] - سمير التنير ، اليابان و الهند: صداقة متجددة، مجلة السياسة الدولية الاهرام دورية متخصصة في العلاقات الدولية ، 29 مارس 2016 .

التعاون العسكري و الأمني بين الهند و اليابان

إن الشراكة الإستراتيجية بين الهند و اليابان في جميع المجالات لابد أن تنسحب إلى الشق العسكري و الأمني وهو ما تفسره الاتفاقات الثنائية لتعزيز الأمن و الاستقرار في منطقة المحيط الباسفيكي و الهندي و كذلك ضد الجريمة المنظمة و الإرهاب .

د – علاقة الهند برابطة الاسيان :

في موقع لوزارة الخارجية الهندية و تحت عنوان التوجه نحو الشرق << رحلة الهند إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا>> يقول<< إن علاقة الهند مع دول رابطة جنوب شرق آسيا (أسيان) المكونة من عشرة دول تعتبر المركز للنهضة الآسيوية و قد بدأت رحلة العلاقات بين الهند و الأسيان في وقت مبكر من التسعينات وشهدت انفتاح الاقتصاد الهندي و عدة معالم هامة حيث استمرت الحكومات المتعاقبة في الهند على دفع هذه الرحلة نحو الأمام و أصبحت الهند الشريك الجزئي في دور الاسيان في عام 1992 و الشريك الكامل في عام 1996 و في ديسمبر عام 2012 اجتمع زعماء الهند و دول الاسيان في نيودلهي للاحتفال بالذكرى العشرين(20) للشراكة الجزئية الهندية في الحوار مع الاسيان والذكرى ال10 للقمم السنوية.

و شهدت القمة أن الجانبين رفعا علاقتهما إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية و تم الإعلام عن بيان الرؤية بين الهند و الاسيان الذي يرسم المسار المستقبلي لهذه العلاقة متعددة الجوانب [1]

العلاقات الهندية الأسترالية :

رغم كون النظامين الهندي وأسترالي من اعرق الانظمة الديمقراطية في منطقة آسيا والباسيفيكي إلا أن العلاقة الثنائية بين البلدين ما فتأت تشهد حالة الشد والجذب .

العلاقات السياسية

شهدت مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي حالة من التذبذب في العلاقات الهندية الاسترالية وذلك بسبب الاستقطاب الدولي الذي ميز مرحلة فترة الحرب الباردة فقد كانت الهند تتزعم حركة عدم الانحياز إلا ان سياستها الخارجية يظهر عليها نوع من الانحياز الى المعسكر الشرقي وكانت استراليا تحتمي

[1] - بقلم مانيش تشاند، موقع وزارة الخارجية الهندية http:// mea.gov.in 2017

بالمظلة الأمريكية وفي مطلع الثمنينات حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي شهدت العلاقات تطورا على مستوى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

العلاقات الاقتصادية

وقعت الهند وأستراليا ال ست اتفاقيات تشمل مجالات مكافحة الإرهاب والمناخ والفضاء، وقرر الجانبان تعجيل المفاوضات الهادفة إلى التوصل لاتفاق للتجارة الحرة. وأجرى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي محادثات مع نظيره الأسترالي مالكوم تيرنبول، الذي بدأ زيارة إلى البلاد تستمر أربعة أيام من العاصمة الهندية. وافتتح المسؤولان مشروعا "أكثر تقدما" في مجال التكنولوجيا الحيوية بتقنية النانو لإجراء مشروعات بحثية مثل تطوير الوقود الحيوي والرصد المبكر لآفات النباتات. ووقع الجانبان اتفاقيات تتعلق بمحاربة الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود، إلى جانب التعاون في مجال تأمين الطيران المدني، والبيئة والمناخ، والصحة والطب، وكذلك الفضاء. كما ناقش الجانبان سبل دعم التبادل التجاري والاقتصادي واتفقا على الإسراع في محادثات الاتفاقية الشاملة للتعاون الاقتصادي، أو اتفاقية التجارة الحرة، التي بدأت المفاوضات بشأنها عام 2011 . وأشار تيرنبول إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين بلغ نحو 20 مليار دولار أسترالي (15 مليار دولار أمريكي) العام الماضي، وشدد على وجود آفاق لزيادة هذا التبادل. وهذه الزيارة هي الأولى التي يجريها تيرنبول إلى الهند منذ توليه السلطة عام .2015 ومن المقرر أن يزور مومباي للقاء رجال الأعمال الهنود[1].

العلاقات العسكرية والأمنية

ترتبط استراليا جغرافيا بمنطقة المحيط الهندي بشكل وثيق، فساحلها الغربي، حيث يتمركز أسطول من الغواصات قرب مدينة بيرث ، يتاخم الحدود الشرقية للهندي مما يشكل أهم أسباب اهتمامها الأمني بالمنطقة. كما أن أستراليا تنظر بعين القلق إلى الحضور العسكري الصيني في المنطقة، بحسب الوثيقة الصادرة في هذا الصدد عام 2009، والتي أشارت إلى أنه إذا لم توضح الصين أسباب تنامي حضورها العسكري في المنطقة، وتتخذ الخطوات التي من شأنها بناء الثقة بهذا الخصوص، فإن هذا النشاط سيظل مصدرا للقلق الإقليمي .

تراجع اهتمام أستراليا العسكري بمنطقة المحيط الهندي خلال فترة حكم الحكومة السابقة، مع خفض مخصصات الإنفاق الدفاعي إلى مستوياتها في عام 1938، ما تسبب في تأجيل نحو 119 مشروع دفاعي،

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، http://rawabetcenter.com/archives/

وتقليص مستويات 43 مشروع، فضلا عن إلغاء مشروع. هذا ويتكون السلاح البحري الملكي الاسترالي وفقا لتقديرات صادرة في أبريل 2015، من 48 وحدة ، بينها غواصات، وقوارب تفقدية، RAN وفرقاطات، وبوارج هجومية برمائية، وبوارج احتياطية، فضلا عن مهبط هيلكوبتر بحري. وتعتزم الحكومة الائتلافية في أستراليا حاليا، زيادة إنفاقها الدفاعي، وقد أبرمت مؤخرا اتفاقا لشراء 24 طائرة هليكوبتر قتالية وتبلغ قيمة هذه الصفقة أكثر من 3 مليار دولار، بالإضافة إلى MH-60R في النطاق البحري من طراز فتحها باب مناقصة عالمية لتشييد جيل جديد من الغواصات، كما أن هناك مشروعات لشراء عدد من الفرقاطات والغواصات البحرية

و تعمل أستراليا على تنشيط تحالفاتها التي تدعم من قدراتها العسكرية والبحرية مع الهند من خلال تنظيم مناورات بحرية مشتركة واتفاقات امنية تهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المحيط الهندي ومحاربة تهريب البشر والسلاح والهجرة غير الشرعية وكذلك مكافحة الإرهاب .

وقد أصدر رئيس وزراء الهند، ناريندارا مودي، بيانا مشتركا مع نظيره الاسترالي خلال زيارة الأول في نوفمبر 2014، وأكدا فيه ضرورة التعاون فيما يخص الصعيد البحري، على أن يأتي هذا التعاون على صعيد المنتديات الدولية ووفقا للقانون والأعراف الدولية[1]

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، http://rawabetcenter.com/archives/20097

المبحث الثالث: خلفيات التنافس الصيني الهندي

تعتبر قارة آسيا من أقدم القارات و أكبرها مساحة، و أكثرها اكتظاظا بالسكان، و لعل المهتمين بالعلاقات الدولية و إلا الجيوسياسية يدركون حسب مؤشرات اقتصادية و سياسية و عسكرية أن ميزان القوة سوف ينتقل من الغرب إلى الشرق و تحديدا قارة آسيا بل أكثر دقة يمكننا القول أن هناك أربع دول يمكنها أن تكون اللاعب الأول في منطقتها و العالم، و لعل روسيا و الصين و الهند و اليابان يدركون جيدا أهمية ذلك بحكم والتاريخ و الجغرافيا، فلكل واحدة من هذه الدول تاريخ و إرث حضاري عريق و مؤهلات و مقومات اقتصادية و عسكرية و بشرية هائلة و موقع جغرافي متميز و ما يهمنا في هذه الدراسة هما الجارتان العملاقتان الصين و الهند.

المطلب الأول: الخلفيات الجيو استراتيجية للتنافس الصيني– الهندي

يعتبر الهجوم الصيني على الهند بتاريخ نهاية أكتوبر عام 1962 هو تاريخ الخلاف الحقيقي بينهما و هو أيضا تاريخ بداية التنافس فالدولتان تتقسمان حدودا بطول 600 ميل و نظرا لما تتمتع به الدولتان من مساحة جغرافية مترامية الأطراف و اشتراك حدودهما مع العديد من دول آسيا الوسطى و آسيا الشرقية و آسيا الجنوبية كما أن الصين تطل على المحيط الهادي و الهند تطل على المحيط الهندي[1].

المطلب الثاني : الخلفيات السياسية للتنافس الصيني – الهندي

منذ وقوع الحرب الأولى بينهما عام 1962 في جبال الهيمالايا، وتلقي القوات الهندية لهزيمة قاسية من نظيرتها الصينية، عانت العلاقات بين البلدين من افتقاد الثقة بشكل كبير، ليُنسَف تمامًا خطاب الأخوة الصينية الهندية في آسيا، والذي حاول أول رئيس وزراء للهند، جواهرلال نهرو، ترويجه لتدشين قيادة جديدة بديلة للعالم النامي، عوضًا عن قطبي الحرب الباردة آنذاك في واشنطن وموسكو، وتعزيز وضع مجموعة عدم الانحياز، وهو ما اتُّهِم بسببه بالسذاجة بعد الحرب الصينية الهندية، والتي جعلت الصين عدوًا في الحسابات الاستراتيجية الهندية إلى جانب باكستان

[1] أيمن حماد ، الهند والصين ، صراع النفوذ في أفغانستان ، جريدة الرياض ، لاربعاء 21 شعبان 1433 هـ – 11يوليو 2012م – العدد 16088

لم تتغيّر تلك النظرة حتى وقت قريب، حيث وصف وزير الدفاع الهندي جورج فرناندس الصين بأنها العدو المحتُمَل رقم واحد للهند، وهو ما دفع الحكومة آنذاك إلى إجراء تجارب على أسلحتها النووية متخذة من تنامي القوة الصينية، وتعاونها الوثيق مع باكستان، حجة لها، وهو ما خلق بالطبع توترًا مع الولايات المتحدة التي كانت ترفض حتى ذلك الوقت الاعتراف بالهند كقوة نووية

حتى الآن، يُنظَر للصين من مُعظَم الهنود باعتبارها خطرًا على أمن بلادهم، حيث أظهر استطلاع للرأي مؤخرًا أن 83٪من الهنود ينظرون لها كخطر، لا سيما مع المشاريع الدؤوبة التي تقوم بها في ولاياتها المتاخمة للهند، بدءًا من تعزيز البنية التحتية بشكل مُبالغ فيه وحتى التدريبات العسكرية الجارية هناك باستمرار، بالإضافة إلى المناوشات البسيطة التي تنشر عنها الصحف الهندية بشكل يومي في الهيمالايا

على العكس من الأوضاع في الهند، لا يبدو أن الصين تنظر إلى الهند كخطر يحيق بها مثلما تنظر إلى اليابان، والتي تُعَد الآن الغريم الأول لها في آسيا، حيث تقع طموحات الصين المباشرة والرئيسية في بحار شرق آسيا، فإن كانت حرب 1962 بين الصين والهند قد أثبتت للهند أن الصين خطر عليها، فإنها قد أثبتت لبكين أمرًا مغايرًا، وهو أن الهند ستظل لفترة طويلة قوة من الدرجة الثانية، في حين ستكون المنافسة الرئيسية في آسيا بين الصين من ناحية، واليابان ومن خلفها التحالف الغربي من ناحية أخرى

لذلك، لا يُعَد الصينيون مهووسين بمسألة الهند، والتي تعاني من فقر شديد، ومن غياب الكثير من الإصلاحات الاقتصادية التي ستحتاجها لتصبح في حجم الصين الاقتصادي، أضف لذلك أن تعدادها الذي تجاوز المليار يقبع في بلد تبلغ مساحته فقط ثُلث مساحة الصين، كما أنه معزول عن لعب دور واسع في آسيا نظرًا لعدم امتلاكه لنقطة عبور إلى آسيا الوسطى بالنظر لوجود باكستان في شمال كشمير، وهو ما يعني أن دلهي ستحتاج إلى عقود من البناء الاقتصادي والعسكري لتصبح ندًا للصين[1]

[1] أيمن حماد ، الهند والصين ، صراع النفوذ في أفغانستان ، مرجع سابق .

المطلب الثالث : الخلفيات الاقتصادية للتنافس الصيني– الهندي

تغيّرت الأحوال قليلًا خلال السنوات الماضية، فرُغم تخلفها الاقتصادي والعسكري عن الصين، بدأ يظهر ومجموعة BRICS للهند دور واضح على الساحة الدولية أكثر من ذي قبل، بعضويتها في مجموعة بريكس العشرين، وكذلك بتحفّظها على الكثير من أسس النظام الدولي، لا سيما فيما يخص الاقتصاد، وهو ما جعلها في الحقيقة شريك مُحتَمَل للصين مؤخرًا، على الأقل على المدى القريب الذي تحاول فيه بكين تعزيز البدائل التي تقدمها عبر بنك استثمارات البنية التحتية الآسيوي وبنك بريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون

بالنظر لاهتمامها بالاقتصاد بشكل رئيسي، تنظر بكين حاليًا إلى الهند كسوق مهم وحيوي، خاصة مع صعود رئيس الوزراء نارِندرا مودي، المعروف بسياساته الليبرالية اقتصاديًا، وهو ما سيجعل الاقتصاد والبنية التحتية أولوية في العلاقات بين الطرفين لفترة طويلة، كما رأينا أثناء الزيارة التاريخية للرئيس الصيني شي جينبينغ إلى دلهي العام الماضي، والتي صاحبه فيها 135 مديرًا تنفيذيًا لشركات صينية كبرى مثل هواوي وشياومي

بالطبع، سيحتاج تعزيز الوجود الصيني في الاقتصاد الهندي إلى بناء ثقة سياسية بين دلهي وبكين، فالصين حتى الآن لا تزال لاعبًا متواضعًا في اقتصاد الهند، إذ لا تتجاوز استثماراتها 500 مليون دولار، وهي أقل من استثمارات ماليزيا وكندا، أضف لذلك أن الدولة الهندية لا تساعد كثيرًا المستثمرين الصينيين نظرًا للشكوك القائمة منذ عقود بين البلدين، مما يجعل طموحات الصين تصطدم ببيروقراطية هندية متشعبة تحاول الهند إصلاحها منذ سنوات.

على الأرجح، ستحتاج الصين إلى بذل جهد كبير، أكثر من دلهي، لتعزيز التعاون بين البلدين، نظرًا لكونها الأكبر والأكثر اهتمامًا بالاستثمار في السوق الهندية، وكذلك لكونها الأكثر قدرة على تعزيز الثقة، والتي يقول الكثيرون في دلهي أنها أفسدتها بحرب 1962 وتحتاج بالتالي إلى اتخاذ خطوات لإصلاحها، وهو ما يبدو أنها مؤهلة للقيام به بالفعل نظرًا للإيجابية التي تتعامل بها مع صعود الهند، فعلى عكس الهنود والذي يرى منهم 24٪ فقط أن صعود الصين مفيد لبلادهم، يرى 44٪ من الصينيين أن صعود الهند سيكون مفيدًا للصين، طبقًا لنفس الاستطلاع المذكور آنفًا[1]

[1] موقع نون بوست http://www.noonpost.org/content/6325

خلاصة الفصل الثاني

لقد تراجع عامل الجغرافيا السياسية في تحديد طبيعة العلاقات الدولية وتكييفها ومدى اهمية هذه الجغرافيا او تلك وظهر ذلك جليا من خلال هذا الفصل ، فقد كان يعتقد أن المواقع الجغرافية الاستراتيجية هي تلك التي تتوسط القارات والممرات المائية الاستراتيجية إلا ان الاطار المكاني للدراسة وهي منطقة جنوب شرق آسيا اعطت بعدا اخر للأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها ، مما جعلها محل تنافس بين قوتين اقليميتين نوويتين الهند والصين ، وجعل العلاقات الاقليمية لهما محل استقطاب وتجاذب لكل طرف والواضح أيضا ان هذه المنطقة خلقت وتخلق أسباب وذرائع للتنافس سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، كما خلص هذا الفصل إلى الأهمية الجيواقتصادية التي تمثلها رابطة الأسيان بالاضافة الى القوة الاقتصادية والبشرية للهند والصين وكذلك اليابان وأستراليا أعطى لهذه المنطقة اهمية بالغة . ثم غن القوة العسكرية والنووية لقارة آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا حول انظار العالم إليها .

الخاتمة

الفصل الثالث: العلاقات الصينية الهندية بين التنافس و التعاون

لم تعرف العلاقات الدولية بعد فترة الحرب الباردة علاقات ثنائية بين دولتين تتميز بالتأرجح مثلما تشهده العلاقات الصينية الهندية ، لقد كانت الهند اولى الدول التي تعترف باستقلال الصين وسيادته وكان الامل معقودا على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون لكن سرعان ما تغير التفاؤل إلى تشاؤم اثر الغزو الصيني على مناطق حدودية بينه وبين الهند بداعي أحقيته عليها وكان ذلك 1962 واستمرت العلاقات المتوفرة إلى غاية سنة 1979 اثر الغزو السوفياتي لأفغانستان الذي كان سببا في تقارب بين البلدين وتقارب وجهات النظر ضد عدو محتمل وشهدت هذه المرحلة التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين البلدين وعلى مستوى عالي وجرت خلالها مفاوضات بشان الحدود وقضايا تجارية واقتصادية مختلفة كما تميزت سنة 1991 بتطبيع العلاقات الثنائية وتطورت على جميع الاصعدة الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها وكانت نهاية الحرب الباردة وعملية الاستقطاب المصاحبة لها دافعا قويا في تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الدولتين .

ورغم تميز الفترة الممتدة من 1979 إلى 1998 بالتقارب والتعاون إلا ان عامل عدم الثقة والشك ما فتأ يختبأ حتى يظهر مرة أخرى اثر التفجيرات النووية الهندية سنة 1998 التي اعادت العلاقات الثنائية إلى نقطة الصفر وادخلت الدولتين الجارتين في سباق تنافسي نحو التسلح ، ثم شهدت العلاقات انفراجا آخر فقد وقع البلدان اتفاقية التعاون الاستراتيجي المشترك في أفريل 2005 ثم تبعها في 2006 مذكرات التفاهم المتعددة بخصوص ضمان وصول امدادات النفط والغاز وادى هذا إلى انشاء وقيام شركات مشتركة لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز كوسيلة لتقليص من حدة التنافس ، ثم كانت 2009 سنة لانطلاق وانشاء آلية الحوار الخاصة بالحدود والتي عقدت أكثر من 13 جلسة حيث أحرزت تقدما ايجابيا وحرص خلالها الطرفان على حماية الامن والسلم والاستقرار في المنطقة الحدودية وأكد على ان مشكلة الحدود لا يجب أن تأثر على مستوى العلاقات بينهما .

ولقد ظلت العلاقات الصينية الهندية تعاني من الصراع والتوتر بسبب ازمة الحدود تارة والتنافس الاقليمي تارة اخرى ، ولقد لعب المتغير الآسياوي دورا كبيرا في توجيه مسار العلاقات بين الدولتين حيث ان طبيعة العلاقات الآسيوية بين البلدين تعطي انطباعا تحالفيا موجها أكثر منه منفعيا .

ولعل العلاقات الاقتصادية والتجارية هي البوصلة الرئيسية نحو تعزيز هذه العلاقات وتوطيدها والتخفيف من حدة التنافس وكذلك تفعيل التعاون العسكري والاستراتيجي .

المبحث الأول: مسارات التنافس الصيني الهندي

يجمع المحللون الاقتصاديون و السياسيون أن الصين قوة صاعدة بامتياز و ذلك من خلال المسارات المنتهجة، و لعل المسار الاقتصادي الذي يعتبر أهم مؤشر فقد حققت أسرع نمو اقتصادي في العالم و لسنوات عديدة متواصلة، و هذا النمو أثر ايجابا على مؤشر القوة العسكرية، و من الطبيعي أن القوة الاقتصادية و الدبلوماسية لابد لها من قوة عسكرية ترافقها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول: مسار الصعود الصيني في جنوب شرق آسيا

مسارات الصعود الصيني- في ج ش آ توجد مسارات عديدة يمكن ذكرها نبرز منها الصعود الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا.

أ- **المسار التقليدي:**

الصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان 1,373,541,278 مليار نسمة تستحوذ على 30% من حدود قارة آسيا على المحيط الهادي، و تقام الحدود مع ستة عشرة (16) دولة و تمتد البلاد على مساحة 9.6 مليون كلم^2 (3،7 مليون ميل مربع)[1]

الصين عضو دائم في مجلس الأمن و هي أيضا عضو في منظمات متعددة الأطراف منها منظمة التجارة العالمية OMC، الأبيكAPEC ، منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا المحيط الهادي، و مجموعة PEEC ، ومنظمة شنغهاي للتعاون، و مجموعة العشرين، بالاضافة إلى الرغبة الشديدة للنظام الصيني في لعب دور إقليمي و دولي.

ب- **المسار السياسي الخارجي (الدبلوماسي)**

لقد حرصت الصين منذ فترة على تنمية علاقاتها الإقليمية و الدولية و اعتمدت في ذلك على خطة إستراتيجية طويلة الأمد لتلعب دورا إقليميا و دوليا متزايدا.

كان الدافع الاقتصادي هي السبب الرئيسي للصين في خلق بيئة إقليمية و دولية لتفعيل لنموها الاقتصادي من جهة و الحفاظ على سيادة و استقلال وضعها السياسي من جهة أخرى

[1] محمد مروان ، موقع موضوع كوم ، 8 جانفي 2017 .

لقد نجحت الصين في الحفاظ على معدل منخفض من البطالة و التضخم خلال العقديين الماضيين وصل إلى 1،5 % و4،2% للتضخم و البطالة على الترتيب و ذلك وفقا لاحصائيات 2006 ، و تتمتع الصين بضخامة حجم الاحصائي من العملة الأجنبية لديها، حيث وصل في 2010 إلى 2800 مليار دولار.

لقد رتبت الصين سياستها الخارجية على أساس تعزيز موقعها إقليميا و دوليا و ذلك من خلال تأكيدها على أن صعودها سلمي و لا يمثل تهديدا لأحد خاصة الدول الجوز و بالذات الهند و اليابان، فهي تعمل على تعزيز و تطوير التعاون الإقليمي في القضايا الاقتصادية و الأمنية و المشاركة في التكتلات و المنظمات الإقليمية لوسط آسيا و جنوب شرق آسيا، و عملت على حل أغلب خلافاتها الحدودية البرية مع دول الجوار، و تقديم مساعدات اقتصادية و بناء عناصر الثقة المتبادلة.

ج – المسار الاقتصادي:

منذ ادخال اصلاحات اقتصادية على نظامها الاقتصادي سنة 1978 أصبحت الصين أسرع اقتصاديات العالم نمو حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم، و ثاني أكبر مستورد للبضائع و يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و تعادل القوة الشرائية.

ركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسة للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في مناطق منعرفة من البلاد. جرت أيضا إعادة هيكلة الشركات غير الكفؤة المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي عليها بينما أغلقت الشركات الغير مربحة.

و يعود سبب النمو السريع في الاقتصاد الصيني إلى " " حيث بدأ في أواخر السبعينيات و بداية الثمانينيات من القرن الماضي في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهند سنة و الاقتصاد و طرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد [1]

الصين هي رابع دولة في العالم من حيث عدد السياح بنحو 50،9 مليون سائح عام 2009، هي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ تجارتها الدولية 2،21 ترليون دولار، يبلغ احتياطي البلاد النقدي 2،4 ترليون دولار، مما يضعها في المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال تمتلك الصين

[1] - ناصر الحسيني، نعومة المخالب،(موقع الصين يعيون عربية) ، 11ماي 2017 :http:// WWW. China.inambic.org

الشعبية ما يقدر بنحو 1,6 ترليون دولار من سندات الضمان الأمريكية، تعتبر الصين أكبر ممتلك أجنبي للدين العام الأمريكي، إذ تستحوذ على 801،5 مليار دولار من سندات الخزينة. [1]

تصنف الصين الثالثة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها حيث جذبت 92،4 مليار دولار في عام 2008 وحدة.

كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج بمبلغ إجمالي قدره 52،2 مليار دولار في عام 2008 لتصبح سادس 6 أكبر مستثمر خارجي في العالم.[2]

د– المسار العسكري:

لقد كان النمو الاقتصادي السريع سببا و حافزا للصين في تحديث و تطوير قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة إقليمية و دولية صاعدة.

و في مقدمة قدراتها العسكرية نجد القدرات النووية فالصين دولة في النادي النووي.

و يعتبر الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري و يقدر ب 23 مليون جندي في جيش يبلغ عدد القوات الاحتياطية 800.000 جندي.

و هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية 10% سنويا [3] ، مما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الانفاق العسكري و تقوم سياسة الصين العسكرية على

- تعزيز المكانة العالمية و الإقليمية للصين و الحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.
- التفاعل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الهند
- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجريء، باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها العسكرية.

---

1 - 2 – 3 - نااصر الحسيني، المرجع نفسه

- تعزيز النفوذ العسكري و الدبلوماسي للصين و الأراضي الإستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بكين، والقدرة على الوصول إليها و منها بحر الصين الجنوبي و الدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الجوية في البحار و المحيطات.
- تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية و حالات عدم الاستقرار الحدودية لأسباب عرقية. [1]

- **مؤشرات رقمية عن القوة العسكرية الصينية**
- **الأسلحة البرية**

جدول رقم 02 : القوة البرية الصينية

الدبابات	العربات العسكرية	البنادق المحمولة	المدفعية	أخلاق صواريخ
9150 المركز 2 عالميا	4788 المركز 5 عالميا	1710 المركز 5 عالميا	6246 المركز 2 عالميا	1770 ثالثة عالميا

- **جدول رقم 03 : القوة الجوية الصينية**

الطائرات الحربية	طائرات	طائرات نقل	طائرات هيليكبتر
2860 المركز 3 عالميا	1066 المركز 2 عالميا	876 3 عالميا	908 و 196 هجومية

- **جدول رقم 04 :القوة البحرية و يمتلك 673 قطعة بحرية و حاملة طائرات واحدة**

قرطاقة حربية	مدمره	سفن حربية	غواصات
47	25	23	67 المركز 3 عالميا

- الصين هي ثاني أكبر دول العالم من حيث الإنفاق العسكري. [2]

الجداول من إعداد الباحث [3]

[1] - حذفاني نجيم، العلاقات الصينية- الأمريكية بين التنافس و التعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- (جامعة الجزائر 3 جوان 2011) ص 45

[2] -[3] القوة العسكرية الصينية: التوزيع و التسليح: سياسة بوست %china.aimed.farces/ www.sos.post.com ://http

- كل المؤشرات الاقتصادية و السياسية و العسكرية تؤكد حرص و عزم العملاقين الصيني و الهندي على الاتجاه في اتجاه واحد فقط ألا و هو الصعود فمن المرجع أن تبقى الصين الاقتصادي والعسكري إقليميا و دوليا و تليها الهند الخصم و المنافس التقليدي لها.
- و بين مباة المحيط و الهندي تتجه أنظار العالم و تتشابك العلاقات السياسية و الدبلوماسية و تأخذ المنحنيات و المؤشرات الاقتصادية و التنموية طريقها إلى الصعود، و كذلك تحشد القوى العسكرية والنووية في منطقة ربما هي الأكثر أهمية خلال العقود المقبلة[1].

[1] القوة العسكرية الصينية: التوزيع و التسليح: سياسة بوست ، مرجع سابق .

جدول رقم 05 : النفقات العسكرية الصينية

العام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار عام 2005	القيمة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي	% من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
1990	13.15	2.6	3.8
1991	13.69	2.4	9.2
1992	16.54	2.5	14.2
1993	15.33	2	14
1994	14.61	1.7	13.1
1995	14.99	1.7	10.9
1996	16.61	1.7	10
1997	16.80	1.6	9.3
1998	19.27	1.7	7.8
1999	21.63	1.8	7.6
2000	23.77	1.8	8.4
2001	28.01	2	8.3
2002	33.06	2.1	9.1
2003	36.55	2.1	10
2004	40.27	2	10.1
2005	44.32	1.9	10.2
2006	51.86	2.1	11.1
2007	58.26	غير متوافرة	11.4

المصدر : النفقات العسكرية الصينية من **SIPRI Arms Transfers Database** ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من : شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة ، الحسابات الوطنية .

المطلب الثاني: مسارات الصعود الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا

لاشك أن التجربة التنموية للهند من أهم التجارب مقارنة بدول نامية أخرى، فقد تمكنت في السنوات العشرة الأخيرة أن تحقق تطورا اقتصاديا كبيرا رغم المدة الواسعة بين أغنيائه و فقرائه.

و قد تمكن الهنود من بناء نظام ديمقراطي أصيل اعتمدت عليه في ربط علاقات وطيدة مع دول الجوار سواء لحدودها أو على المستوى الإقليمي و حتى الدولي، و هي كذلك عضو في كثير من المنظمات و التكتلات الإقليمية و قد استفادت الهند من تطورها الاقتصادي في تطوير قدراتها العسكرية.

أ – المسار التقليدي:

الهند هي سابع أكبر دولة من حيث المساحة تطل على المحيط الهندي و تستحوذ على أكبر نسبة حدودية على البحر 7517 كلم و لعل شكلها الجغرافي مكنها من النظر بعيدا في محيطها البحري و البري، بالإضافة إلى حدود مناخها مع 10 دول، و هي الثانية عالميا من حيث الثروة البشرية بعد الاصلاحات الاقتصادية عام 1991 أصبحت الهند واحدة من أسرع اقتصاديات العالم نموا كما تصنف ضمن الدول الصناعية الجديدة، أما الجانب العسكري فتعد قوة إقليمية نووية و جيشها ثالث أكبر جيش في العالم.

من خلال موقعها حافظت الهند على علاقات ودية مع اغلب جيرانها طوال تاريخها ما عدا الصين وباكستان.

وفي مسيرة صعودها الحالية، تُشكّل الهند مثالاً كلاسيكياً لكيفية نجاح الدولة، أية دولة، في المزاوجة بين رغبتها الذاتية المستندة إلى حسّ قومي قوي يدفعها للتنافس على تبوّء مكانة متقدمة بين الدول، من جهة، مع الاستفادة القصوى من توظيف موقعها الجيو – استراتيجي لتحقيق هذا التقدم. منذ فوزه بالانتخابات العامة واستلامه رئاسة الحكومة قبل عام، اتّبع ناريندا مودي، زعيم حزب بهارتا جاناتا ذي النزعة القومية القوية، سياسات مرتكزها تطوير قدرة الاقتصاد الهندي، وهدفها تحويل الطاقة الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية للهند على الصعيد الدولي[1].

[1] د. علي الجرباوي ، الهند القوة الصاعدة في السياسة الدولية ، جريدة الأيام ، 27 ماي 2015 .

ب – المسار الدبلوماسي:

لقد كانت التحولات الاقتصادية سببا في اتخاذ الهند لسياسة خارجية تتلاءم و تطورها الاقتصادي المسارع خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و تخليها عن سياسة عدم الانحياز ، و قد اتجهت الهند شرقا و شمالا وجنوبا في ربط علاقات وطيدة مع جيرانها، و أولها الصين المنافس العنيد، و قد استعادت علاقتها مع اليابان بعد إجرائها لتجارب نووية سنة 1998.

و تعددت علاقة الهند مع رابطة الأسيان من اقتصادية إلى سياسية و عسكرية و أمنية.

إلا أن الدولة الوحيدة التي باتت علاقتها معها مضطربة بسبب الخلاف الحدودي هي باكستان.

ج – المسار الاقتصادي:

كباقي الدول الصاعدة عملت الهند على تعزيز المسار الاقتصادي في طريقها لتصبح قوة صاعدة ، فقد تمكنت من تحقيق ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار و تجاوز معدل النمو 4،4% سنة 2014 في حين كان متوسط معدل النمو للسنوات الخمس الماضية يساوي 6،9%.[1]

و لقد حقق الاقتصاد الهندي سنة 2015 نسبة نمو بمعدل 7،50% و هو الأكبر عالميا و أسرع من أداء الصين في نفس العام، و تتوقع الحكومة نموا يقدر ب 7،60% في سنة 2016.

و الاقتصاد الهندي ضمن أكبر 20 اقتصاد في العالم حسب منظمة التجارة العالمية، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 2050 تريليون دولار بحسب البيانات الرسمية عام 2015.

و تعد الخدمات التكنولوجية و المعلوماتية واجهة الاقتصاد الهندي و صاحبة أعلى مشاركة في الاقتصاد حيث بلغت مبادرات الهند 465 مليار دولار منها 155 مليار دولار في البرمجيات حسب بيانات عام 2015.[2]

د – المسار العسكري:

شهد عام 1998 تدشين القوة العسكرية الهندية، الإعلان في تفجيراتها النووية، رغم ما صاحب هذه التجربة من ردود سلبية إقليمية و دولية و شهد نفس العام ارتفاع في ميزانية الدفاع من 13% إلى 25% سنويا.

---

[1] - عامر ذياب التميمي، الهند اقتصاد ضخم و استثمارات لا تواكب متطلبات التنمية (مجلة الحياة، 26 شباط 2015) WWW.alhayat.com

[2] - نون بوسمت، هل تبرز، الهند كقوة اقتصادية بدلا من الصين في الأعوام القادمة/www.noonpost.org/content /

و تدرك الهند أن القوة العسكرية عامل مهم يساعدها في مسعاها للعب دور إقليمي و دولي فاعل عبر فرض السيطرة في جنوب شرق أسيا و المحيط الهندي لدرجة أن البعض تحدث عن مبدأ موترو الهندي بالنسبة لجنوبي و يستدلون على ذلك بمعارضة الهند الشديدة للوجود الأجنبي أو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول جنوبي آسيا أو في الخلافات فيما بينها. [1]

و تلعب البحرية الهندية دورا استراتيجيا بحكم موقع الهند و رغبتها في القيام بدور إقليمي و من مقومات هذا الدور السيطرة على المحيط الهندي.

و تقوم الهند بعمليات تطوير و تحديث لقواتها المسلحة بجميع أسلحتها و تحصل القوات الجوية على أكبر قدر من الاهتمام و أبر حصة من الدعم المالي، و تعتزم الهند اتفاق حوالي 95 مليار دولار لتنفيذ البرنامج التطويري خلال الأعوام الخمسة القادمة. [2]

جدول رقم 06 : مؤشرات رقمية حول القوة العسكرية الهندية

القوات البرية

القوات البرية	الدبابات	العربات العسكرية	قاذفة صواريخ	عربة
	7000	6800	300	8000

جدول رقم 07 : القوات الجوية

الطائرات	700 طائرة اعتراض و قتال	800 طائرة هجوم	700 ناقلة جوية
600 طائرة مروحية	عشرات من المروحيات المهاجمة		

[1] - القوة العسكرية الهندية ، مركز الجزيرة للدراسات .
[2] - التوازن العسكري بين الهند و باكستان – بريف شامية- لواء المنتدى العربي للدفاع و التسلح 2009/08/30.

جدول رقم 08 : القوات البحرية

الأسطول الشرقي	الأسطول الغربي
الغواصات: 19	
الرئيسية: 25	
السلاح النووي	
- 2010 أنتجت الهند 60 إلى 80 سلاحا نوويا	
- 2010 المخزون من اليورانيوم العالي التخصيب: 0،2 و 5 طن	
- 2010 المخزون من البلوتنيوم بدرجة نقاء: 0،3 إلى 0،7 طن [2]	

الجداول من إعداد الباحث[1]

[1] القوة العسكرية الصينية: التوزيع و التسليح: سياسة بوست http:// www.sos.post.com /china.aimed.farces%

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، http:// www.aljazeera.net/ encyllapedia./2012

جدول رقم 09 : النفقات العسكرية الهندية

العام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية وفق سعر صرف ثابت للدولار عام 2005	القيمة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي	% من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
1990	12.04	3.2	5.7
1991	11.24	3	0.4
1992	10.74	2.8	5.4
1993	12.13	2.9	5
1994	12.19	2.8	7.5
1995	12.55	2.7	7.6
1996	12.78	2.6	7.4
1997	14.14	2.7	4.5
1998	14.76	2.8	6
1999	17.15	3.1	7.1
2000	17.70	3.1	4
2001	18.31	3	5.2
2002	18.27	2.9	3.7
2003	18.66	2.8	8.4
2004	19.20	2.6	8.3
2005	22.27	2.8	9.2
2006	23.62	2.7	9.4
2007	24.25	غير متوافرة	8.7

المصدر : النفقات العسكرية الهندية من **SIPRI Arms Transfers Database** ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من : شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة ، الحسابات الوطنية .

المبحث الثاني: الشراكة الصينية الهندية

لقد استطاع البلدان انجازات تجاوز الكثير من خلافاتهما و ذلك بغية طي صفحة عدم الثقة و الريب الذي ميز تاريخهما المشترك، بسب أزمة الحدود العالقة إلى الآن.

إلا أن لطموح العملاقان في لعب دور إقليمي و دولي و رغبتها في كبح التفرد الأمريكي و توجسهما من الدب الروسي دفعها إلى تبني سياسية تعاونية تشاركية على مستويات مختلفة.

المطلب الأول: مقومات الشراكة الصينية الهندية

تغيرت أحوال العلاقات الثنائية بين الصين و الهند في السنوات القليلة الماضية و أخذ العامل الاقتصادي يأخذ مكانه كمقوم من مقومات الشراكة الثنائية[1].

لاشك أن الامكانيات الاقتصادية و البشرية و الطبيعة الضخمة للبلدين، و بالنظر إلى وجودهما معا في خندق التنمية و وقوعهما في بيئة غير مستقرة أمنيا دفع بهما إلى قلب صفحة الخلافات دون تقطيعها.

و بناء جسور الثقة من خلال المقومات التالية.

أدركت الهند و حسب المؤشرات الاقتصادية الإقليمية و العالمية أن الاقتصاد الصيني هو من يقود القاطرة في المنطقة و العالم و ربما حتى لسنوات قادمة، و هو جعلها في حقيقة الأمر أن الصين شريك محتمل على الأقل على المدى القريب.

و كذلك الصين فرغم صعودها و احتلالها للمراكز الأولى عالميا في مؤشرات التنمية إلا أنها تنظر للهند كسوق مهم و حيوي.

يمكن اعتبار الغزو لأفغانستان سنة 1979 هو نقطة التحول في لعلاقات الصينية الهندية و إحساس الفيل والتنين بخطورة الدب القطبي حيث بدأت الحاجة إلى مد الجسور بينهما و قلب صفحة الخلافات و بناء دعام شراكة متعددة الأوجه تصب لصالح الطرفين. و كانت الزيارات المتبادلة و الاتفاقيات السياسية و العسكرية أولى هذه المقومات ثم أعقبتها التبادلات التجارية و الاقتصادية و غيرها.

---

[1] - عبد الكريم صالح المحسن، العلاقات الصينية-الهندية، الشراكة المثمرة و التطور المتنامي (دينا الوطن، مجلة)

- **المقوم السياسي و العسكري في الشراكة الصينية الهندية:**

كانت زيارة الرئيس الهندي راجيف غاندي إلى الصين عام 1988 علامة مميزة في علاقة البلدين، حيث أذابت الكثير من الجليد. و رغم تأخر زيارة الرئيس الصيني لي بنغ إلى الهند سنة 1991 إلا أنها أذابت ما بقي من لجليد على مستوى العلاقات السياسية بينهما، حيث أثمرت هذه الزيارات على تطبيع العلاقات الثنائية.

و شهدت سنوات التسعينيات جملة من الاتفاقيات كان أولها سنة 1993 لحفظ السلام و الهدوء تلتها اتفاقية مقايس بناء الثقة سنة 1996 ، و في عامي 1999و 2000 تم تدشين حوار أمني بينهما.

و تعتبر زيارة رئيس وزراء لهند أتال بيهاري فاجيباي هي حجر الأساس بين البلدين عبر تقويم المشاكل ذات المدى البعيد و تصغير حجمها و استغلال لفرص الجديدة لتعاون الاقتصادي و التبادل التجاري.

و قد وقع الطرفان سنة 1993 اتفاقية لتخفيف التور على الحدود من خلال تقليص عدد الجنود، و في نفس السنة تم إجراء مناورات عسكرية بينهما على الحدود، ثم تطور التعاون العسكري بينهما سنة 2000 من خلال مناورات بحرية كان الهدف منها الانتقال من التعاون الرمزي إلى التعاون الفعلي في مجالات الدفاع.

و في مارس 2004 قام الطرفان الشروع في حل مشكلة الحدود على أساس مبدأ " التعايش السلمي" و اتفاق البلدين على توطيد العلاقات العسكرية عبر تبادل الخبرات و التدريبات.

و في سنة 2005 أعلنت الصين عن تخليها عن المطالبة بسكام و عن رغبتها في ممر تجاري بين البلدين في ممر " ناثولاباس". [1]

و الجدير بالذكر أن الصين و الهند من أكثر الدول التي تدعو إلى نظام متعدد الأقطاب على المستوى الدولي.

و كانت زيارة رئيس وزراء الهند " مانوهان سنغ" إلى الصين في 13 جانفي 2008 ناجحة بكل أبعادها فقد ركزت على عدة قضايا منها العلاقات التجارية و إصلاح الأمم المتحدة و الحوار الإقليمي و كذلك الطاقة والتجارة الدولية و تغير المناخ.

إن التقارب الصيني الهندي على المستوى السياسي و الأمني و العسكري فهو دليل على رغبة البلدين في طي صفحة الماضي و النظر إلى المستقبل في إطار التعاون و التنافس البناء

[1] - عبد الكريم صالح المحسن، المرجع السابق .

و على لسان أمين عام وزارة الخارجية الهندية السيد " شيفشانكاز مينون " قال: << تشعر براحة في علاقتها مع الصين>>.

و يمكن القول أن العلاقات الصينية الهندية بعد أكثر من نصف قرن من الصراع السياسي و العسكري، قد قرر توحيد جهودهما لتحقيق حلم إقامة محور صيني هندي ضد لهيمنة الأمريكية و الأوروبية.

- **المقوم الاقتصادي و التجاري:**

يمر الاقتصاد الصيني و الهندي بمرحلة نمو مرتفع، و هذا النمو يزيد من حاجة البلدين إلى الطاقة، فنجد البلدين يتجهان غربا إلى الخليج العربي و إفريقيا، و هو ما يعزز من فرض التقارب بينهما بعيدا عن الاستفراد الأمريكي بالهند.

و تتزايد العلاقات التجارية بين بكين و دلهي بصورة كبيرة حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من 9،2 مليار دولار سنة 2000 إلى 51،78 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة 43% سنويا.[1]

و تعد الصين أكبر شريك تجاري للهند بينما الهند الشريك التجاري العاشر للصين.

و لقد تقدم الاستثمار المتبادل بينهما بخطوات ثابتة حيث تجاوز إجمالي الاستثمار الهندي في الصين 300 مليون دولار بينما بلغ الاستثمار الصيني المباشر في الهند 250 مليون دولار و توجد حاليا أكثر من 100 شركة هندية نشطة في الصين و 60 شركة صينية عاملة في الهند.

و كان رئيس الوزراء الصيني قد دعا إلى زيادة التعاون بين البلدين في المنظمات و المؤتمرات المتعددة بغية خدمة مصالح و أهداف البلدين.

و يذكر أن الصين و الهند تشارك في عقوبة بريك Bric و هي المجموعة التي تضم كل من البرازيل و روسيا وجنوب إفريقيا و كذلك لديها روابط اقتصادية و تجارية قوية مع رابطة جنوب شرق أسيا "الأسيان".

إن المتتبع للعلاقات بين الصين و الهند في جانبها الاقتصادي و لتجاري يدرك مدى أهمية هذا الجانب في تعميق و تعزيز الثقة المتبادلة و مقوم من المقومات الضرورية في بناء علاقات إستراتيجية شاملة.

---

[1] - باهر مردان ، مرجع سابق .

- **المقوم البشري و الجغرافي:**

حسب موقع " موضوع" فإن عدد سكان الصين لسنة 2016 يقدر ب 1.266.883598 نسمة الثانية عالميا بعد الهند أي ما يقارب 18% من سكان المعمورة و الثانية بعد الصين على مساحة تقدر ب 3.287590 كلم^2 لتحتل المرتبة الرابعة عالميا.[1]

قد تكون هذه مجرد أرقام ضخمة لدولتين لا تربطهما حدود مشتركة و ليست بينهما أي مظهر من مظاهر التنافس أو التعاون، لكن هذه الحقائق هي من أهم مقومات الشراكة الصينية الهندية.

فميزة الحدود المشتركة و الجغرافية المطلقة على المحيطين الهادي و الهندي و اشتراكهما في الحدود مع أكثر من خمسة و عشرون دولة، و على مساحة مجتمعة تتجاوز 14 مليون كلم^2 و بعدد سكان يفوق 2 مليار وستمائة ألف نسمة ، تصبح هذه المعطيات مقومات إستراتيجية لبناء شراكة إسترتيجية.

المطلب الثاني: مجالات الشراكة الصينية– الهندية

تدرك بكين جيدا أن يدها تكون أطول عندما تمر عبر الهند و تدرك دلهي أن يدها تكون أقوى عندما تستند على الصين، و يدركان معا أنهما يقعان في منطقة تتميز بالهشاشة الأمنية و محل أطماع القوى العالمية الكبرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و روسيا.

و يتقاسم البلدان تاريخا مشتركا من الجور الاستعماري و التحلف و انخفاض معدلات التنمية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

و يتقاسم الدولتان أيضا طموحا في القيام بدور إقليمي دولي في المنطقة و العالم, و خاصة منطقة جنوب شرق أسيا.

و عديدة هي الدوافع و القواسم المشتركة لكلا القوتين الصاعدتين لطي صفحة الخلاف و بناء شراكة إستراتيجية تكون شاهدا على البراغماتية التي أصبحت تميز بكين و نيودلهي.

وهو ما يعني أن الشراكة لا مناص منها بين العراش .

[1] - موقع موضوع .htpp://mawdoo3.com/

- الشراكة الاقتصادية

لاشك أن الاقتصاد الصيني يتقدم كثيرا على نظيره في الهند وتنظر الصين للهند على انها سوق مهم وحيوي خاصة مع صعود رئيس الوزراء "نارندا مودى" المعروف بسياسته الليبرالية اقتصاديا وهو ما سيجعل الاقتصاد والبنية التحتية أولوية في العلاقة بين الطرفيين لفترة طويلة ، كما ان زيارة الرئيس الصيني " شي جينينغ " إلى دلهي العام 2014 صاحبه فيها 135 مديرا تنفيذيا لشركات صينية خير من مواوي وعيشاومي .

وبقدر الاستثمارات الصينية في الهند بـ 500 مليون دولار وهي أقل من استثمارات ماليزيا وكندا .

المبحث الثالث: تقييم مسارات التنافس الصيني– الهندي

المطلب الأول: آفاق التنافس الصيني الهندي

يقول الصحفي في قناة الجزيرة القطرية – عزت الشحروزي في برنامج خاص عن مستقبل العلاقات بين الصين و الهند ما يلي:

<< عندما يسير هذا الرجلان جنبا إلى جنب فإن ذلك يعني أنهما يجمعان معهما ثلث البشرية>>

هذه العبارة لخصت ما يجب أن تكون عليه العلاقات الثنائية بين الصين و الهند، تمتد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي و تخلي الهند على دورها في عدم الانحياز و كذلك حاجة الصين إلى الهند سياسيا بعدم تركها و استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بها، و اقتصاديا فهي ترى في الهند سبوقا استهلاكية و سندا اقتصاديا قويا، و عسكريا باستبعاد فكرة السباق نحو التسلح و بناء جسور الثقة[1].

و يمكن قراءة مستقبل العلاقات بين بكين و دلهي من خلال عدة زاوية، اقتصادية، سياسية حضارية حدوديو و عسكرية.

[1] عزت شحرور ، صحفي في قناة الجزيرة ، العلاقان الهندية الصينية .

مستقبل العلاقات اقتصاديا:

بقدر ما يسود مستقبل العلاقات الصينية الهندية من ضبابية و عدم وضوح الرؤية بسبب التحديات إلا أن القيادة السياسية لكلا البلدين تدركان جيدا، أن تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية هو مفتاح الحل للمشكلات السياسية بين البلدين.

مستقبل العلاقات عسكريا:

هذا الجانب من العلاقات بقدر ما فيه من حساسية بين الطرفين النووين بقدر ما هو يكتسي أهمية قصوى.

فقد بدأت الزيارات العسكرية للوفود على مستوى رفيع بين الطرفين من عام 2003 إضافة إلى إجراء مناورات بحرية مشتركة، و زيارات متبادلة بين القواعد لعسكرية القريبة من الحدود و تبادل التجارب فب مكافحة الإرهاب

و شهدت بعض المناطق البحرية تعاونا بين الأساطيل البحرية و لاسيما في خليج البنغال، و مضايق "ملكا" بهدف حماية الممرات لبحرية و لطرق التجارية، و خصوصا في مواجهة عمليات القرصنة التي تعمل على تهديد وصول الطاقة على نحو أمن إلى البلدين. [1]

إن تسارع وتيرة ربط العلاقات العسكرية بين البلدين و تعددها و تنوعها فيه يعود بالصالح و الفائدة على البلدين، فليس بمقدور الصين و لا الهند مراقبة تلك المناطق الشاسعة و الحفاظ على أمنها، و هو ما يمثل رغبة الصين في وجود قوات بحرية هندية بدلا من قوات أمريكية.

كل هذه التفاعلات ستحولان من الهند و الصين في المستقبل القريب صديقين مقربين أكثر من كونهما عدوين متنافسين.

مستقبل العلاقات السياسية:

غلب اللون الأسود الذي ميز العلاقات الصينية الهندية عام 1962 بسبب حرب الصين على الهند والهزيمة التي منيت بها هذه الأخيرة، إلا أن الطرفان تجاوزا هذه الخلافات من خلال التوقيع على إعلان مبادئ والعلاقات و التعاون الشامل.

[1] - د. باهر مروان، مرجع سابق .

سنة 2003 و منذ هذا التاريخ أخذت العلاقات السياسية تأخذ منحنى تصاعديا من خلال الزيارات المتبادلة لتتوج في سنة 2005 باتفاقية التعاون الإستراتيجي المشترك[1].

و تركيز كل من بكين و دلهي على القضايا المشتركة بينهما و تعود عليهما بالفائدة، و ترك القضايا الخلافية جانبا، و هناك بعض المحفات السياسية نستشف من خلالها مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين

- الحوار الصيني الهندي عام 2006 حول التغير المناخي
- مذكرة التفاهم المتعددة التي وقع عليها الطرفان بخصوص ضمان وصول إمدادات النفط و الغاز 2007
- آلية الحوار سنة 2009 عقد أكثر من 13 جلسة مفاوضات حققت تقدما كبيرا

و أكثر ما يميز العلاقات السياسية بين الصين و الهند اتفاقهما و سعيهما على الحد من الهيمنة الأمريكية ويحرص الطرفان على توسيع المصالح المشتركة و تعميق التفاهم المتبادل للوصول إلى مرحلة الثقة الإستراتيجية بين البلدين.

لاشك أن العملاقين الأسيويين الصين و الهند يمثلان أهمية متزايدة على الساحة الدولة و الإقليمية خاصة. ويرجع ذلك إلى نجاحهما في تطوير قدراتها المختلفة، السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية، و لا ريب أن وجودهما في بيئة شديدة الخطورة على المستوى العالمي.

و للطبيعة التنافسية الموجودة بينهما دفع بهما إلى نسج شبكة من العلاقات الإقليمية تتخلص في مايلي:

- الدور الإقليمي الذي تريد كل دولة الاستطلاع به في المنطقة.
- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق أسيا.
- نسج علاقات إقليمية إستراتيجية وفق قاعدة عدو عدوى صديقي.
- تقوية التحالفات التي تقود إلى تشكيل المحاور الإستراتيجية للحفاظ على التوازن الإستراتيجي في المنطقة.

و هناك من المؤثرات الإقليمية و الدولية فرضت نفسها على الطرفين تطوير علاقتها الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية لابد لها من أمن و استقرار و تعاون و تشارك.

[1] د. باهر مردان، مرجع سابق .

المطلب الثاني: تحديات الشراكة الصينية – الهندية

تشير جميع الدراسات و التحليلات التي تناولت موضوع الصين و الهند أن العلاقات بينهما بقدر ما يبدو على ظاهرها تعاون و تشارك إلا أنه هناك تحديات تفرض نفسها في خضم هذا التنافس الشديد و المتعدد بينهما. و لعل أهم التحديات تتمثل في:

- النظرة الهندية للصين باعتبارها مصدر تمديد تقليديا و نوويا لأمنها.
- العلاقات العسكرية الصينية الباكستانية، حيث ترى الهند أن هذه العلاقة تمثل احتواء لها من طرف قوتين نوويتين
- معارضة الصين للرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.
- المناطق الحدودية المتنازع عليها التي لم تحل رغم وجود آلية الحوار لخاصة بذلك
- العامل التاريخي الذي ما زال يشكل عقدة لدى السياسيين و الشعب الهندي جراء الحرب الصينية على الهند سنة 1962 و توسعها داخل الأراضي الهندية بدعوى أحقيتها في تلك المناطق[1].
- السياق نحو التسلح أو التنافس العسكري بين القوتين النوويتين.
- التنافس الاقتصادي الذي ظاهره تنافس و باطنه الاختلال في الميزان التجاري لصالح الصين و الذي تشكو منه الهند غالبا.
- الخوف الصيني من العلاقات الهندية الأمريكية الإستراتيجية المتزايدة من جهة والعلاقات اليابانية الهندية والاسترالية من جهة اخرى مما يشكل طوقا لمحاصرة النفوذ الصيني .

[1] د. باهر مردان، مرجع سابق .

خلاصة الفصل الثالث

خلص هذا الفصل إلى تحليل طبيعة العلاقات الصينية الهندية المتأرجحة بين التفائل والتشاؤم في اطار من التنافس المتعدد سياسي دبلوماسي اقتصادي عسكري ، ومن خلال مسارات صعود كل من القوتين الجارتين النوويتين وقد شكلت مجالات الشراكة ومقوماتها الوجه التفائلي لهذه العلاقة أو الوجه التشاؤمي فقد تمثل في مثالات هذا التنافس والتحديات التي تواجه الشراكة الصينية الهندية .

فالبلدان يملكان من المقومات التي تساعد على التقارب والتعاون والشراكة أكثر من مساحات الاختلاف التي تأدي الى زيادة حدة التنافس والتوتر والصراع وعليه فان الافاق المستقبلية تظهر وجها تفاؤليا للعلاقة بين البلدين .

الخاتمة:

إن المتتبع للعلاقات الصينية الهندية منذ زوال الثنائية القطبية نجدها تميل إلى التنافس تارة و التعاون تارة أخرى و إن كان يغلب عليها طابع التنافس و ذلك يعود إلى إضطراب عامل الثقة بينهما، و يمكن إعتبار أن إقامة علاقات ثنائية بين الجارتين القوتين الصاعدتين النوويتين من أهم العلاقات الثنائية بين دولتين بعد الحرب الباردة، سواء بالنسبة للدولتين أو للمنطقة أو حتى للمجتمع الدولي ككل .

فقد اصبحت منطقة جنوب شرق آسيا منطقة استراتيجية بكل المقاييس الجيوسياسية والجيواقتصادية والاستراتيجية وتجلى ذلك في مظاهر التنافس بين البلدين من خلال مسارات الصعود لكل منهما إلا أن القراءة المستقبلية للعلاقات ورغم ما يشوبها من تحديات فهي تنبأ بأفاق واعدة .

ولعل استمرار الصعود الصيني والهندي اقليميا ودوليا وتقاطع المصالح أحيانا تشابكها أحيانا اخرى يجعل من القراءة المستقبلية للعلاقة بينهما مبنية على ما يجمع بينهما أكثر مما يفرق .

إن أشكال التنافس أو التعاون بينهما ظاهرة متميزة نظرا لمكانة الدولتين كقوة صاعدة يمكن أن يكون لهما أدوار إقليمية و دولية في المستقبل القريب.

و من ثمة فإن طبيعة العلاقة التنافسية بين القوتين تحكمها المصلحة الوطنية و القومية من منظور واقعي.

أما طبيعة العلاقة التعاونية فتحكمها الحاجة و الاعتماد المتبادل من منظور ليبرالي.

و يمكن استخلاص جملة من النتائج من خلال التنافس الصيني- الهندي حول منطقة جنوب شرق آسيا:

1- يحتل البلدان مركز الصدارة في أولويات أجندة الاهتمامات لكل منهما.

فالهند مازالت تعتبر الصين العدو رقم واحد بالنسبة لها أما الصين فترى أن الهند هو المنافس الوحيد في المنطقة على الزعامة الإقليمية.

2- تشكل من منطقة جنوب شرق آسيا جوهر المصالح للصين و الهند حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق الهيمنة التدريجية تبدأ بالجانب الاقتصادي و تنتهي بالجانب العسكري.

3- تمثل الحدود العقبة المعضلة في استمرار و تطوير التعاون الصيني – الهندي.

4- السباق نحو التسلح النوعي بين القوتين.

5- التحالفات و التحالفات المضادة في سبيل من أجل الإستقواء و الاحتواء

6- غياب عامل الثقة الاستراتيجي بين الدولتين سببا في استمرار حالة التنافس.

7- إدراك كل منهما أن لتنافس الاقتصادي يخدم الصين كما يخدم الهند أما التنافس العسكري فهو يضعف الجوانب الأخرى و يؤثر على الأولويات الداخلية لكلا الدولتين.

ما يمكن قوله في تنافس الصين و الهند حول منطقة جنوب شرق أسيا أنها حالة طبيعية، لأن العلاقات الدولية قائمة على القوة و المصلحة الوطنية لكل دولة و أن التعاون هو مرحلي أو تكتيك بين الطرفين لحاجة الاعتماد المتبادل بينهما.

و بالتالي فإنه من الصعب الميل بمستقبل العلاقة بين الصين و الهند إلى جهة من الجهات لأن طبيعة النظام الدولي المعقدة و الفوضوية هي التي تحدد ذلك.

ملخص الدراسة :

تعد العلاقات الصينية – الهندية من أهم العلاقات الثنائية على مستوى قارة آسيا والعالم على حد سواء وتكمن هذه الاهمية في طبيعة هذه العلاقة المتذبذبة و المتأرجحة بين التفاؤل المفرط والتشاؤم المشوب بالحذر، في جو لا يكاد يخلو من المنافسة الظاهرة أحيانا والخفية أحيانا اخرى ، خاصة وان الدولتان تعدان من الدول الصاعدة و بقدر ما يتقاسمان مصالح اقتصادية وإستراتيجية مشتركة ، بقدر ما يتقاطعان في الافاق المستقبلية لهذه المصالح ومدى الاستفادة منها ،كما انهما دولتا جوار جغرافي ويتمتعان بامكانيات بشرية واقتصادية وعسكرية وننوية ضخمة .

Research Summary :

The CHINA and INDIA relations are one of the significant , important relations at the level of Asia and the world at the sametime. Its importance is represented in the nature of this oscillatory relation which is fluctuating between the excessive optimision and pessimism. It is qualified by its special character which canot be sofar of the apparent competition and the hidden sometimes and it other times . Especially , when these countries are from the up worded countries they share common economic and stratigic profits .
In the same way they meet at the top of these profits and how much . It can be beneficial and for both .
In addition to that , their geographical neigher hood helped their .
Besides they have huge economic and military forces .

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

1) أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986) ص 7 .

2) اسماعيل عبد الفتاح ، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية (العربي للتوزيع والنشر ، 2008).

3) الشاعر صالح يحي ، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2006) ص 21 .

4) حسين ابراهيم هادي محمد ، التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (دار زهران للنشر والتوزيع ، 2014) ص 71 .

5) الجعفري سامي محمد يوسف ، التنافس على السلطة في العصر العباسي الأول (132/232هـ – 849/749م)أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الاسلامي)جامعة سانت كليمونس العالمية ، 2010) ص12 .

6) جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية (الجزائر ، دار النشر ابن خلدون 2007) ص 131 .

7) قادري حسين ، النزاعات الدولية دراسة وتحليل ، (الجزائر ، منشورات خير جليس ، 2007) ص7-9 .

8) دعبس يسري ، معجم المصطلحات السياسية ، (الاسكندرية ، البيطاس للنشر والتوزيع ، 2009) ص214 .

9) يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية ، (الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 .

10) السيد سليم محمد ، تحليل السياسية الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ط2 ، 1998 .

11) سلطان العيسى جهينة ، علم اجتماع التنمية ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1999 .

12) مروى حامد البدري ، بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط (الناشر المكتب العربي للمعارف)

ثانيا الرسائل

1) حذفاني نجيم ، العلاقات الصيني الأمريكية بين التنافس والتعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 3 جوان 2011 .
2) مؤمن سلام ، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ، مجلة مصر المدنية ، 29 ماي 2015

ثالثا المجلات والدوريات

1) احمد الناصر يونس ، إيران والسعودية أدوار اقليمية (مجلة بانوراما الشرق الأوسط) ، 22 يوليو 2015.
2) رجب احمد إيمان ، مفاهيم الدور الاقليمي (المركز العربي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ط1 ، 2009) .
3) شوقي مريم ، تعريف النزاع – الحوار المتمدن .
4) البدري حامد ، بناء النظام الاقليمي ، السياسات الامريكية للشرق الأوسط (الستائر المكتب العربي للمعارف) .
5) عامر ذياب التميمي ، مجلة الحياة ، الهند اقتصاد ضخم واستثمارات لا تواكب متطلبات التنمية .
6) دوريات : شعبة الاحصاءات في الامم المتحدة ، الحسابات الوطنية .
7) مجلة السياسة الدولية ، اليابان والهند صداقة متجددة ، مركز الاهرام .

رابعا المواقع الالكترونية

1) معجم المعاني المرادفة والمتضادة www.almaany.com
2) ترجمة ومعنى ، قاموس المعاني عربي – فرنسي مصطلحات www.almaany.com
3) قاموس عربي انجليزي ، مصطلحات www.almaany.com

4) حسين خليل ، نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام www.dr/khalil-hussin/blogspit.com

5) دول جنوب شرق آسيا ، قطب اقتصادي في تطور متصاعد www.edorous.com

6) ترتيب الدول النووية في العالم ، www.defense-arb.com

7) لمحة عن العلاقات الروسية الصينية ، www.marefa.org

8) مركز الجزيرة للدراسات ، www.studies.aljazeera.net

9) من سيقود آسيا : الصين أم اليابان ؟ www.alwatan.com

10) باهر مردان ، باحث بالاستراتيجية والقانون الدولي .www.academia.edo.com

11) مانيش تشاند ، موقع وزارة الخارجية الهندية ، www.mea.gov.in

12) ناصر الحسيني ، نعومة المخالب . www.china.inambic.org

13) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية www.rawabetcenter.com

خامسا مقالات :

1) نظرية توازن القوى وتوازن المصالح .

أثر التنافس الصيني الهندي على الامن الاقليمي لجنوب شرق آسيا

الخطة المقترحة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : التنافس الدولي مقاربة مفاهيمية

المطلب الاول : مفهوم التنافس الدولي

المطلب الثاني : علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة

المبحث الثاني : النظام الاقليمي مقاربة إيتيمولوجية

المطلب الاول : مفهوم النظام الاقليمي

المطلب الثاني : الدور الاقليمي

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للتنافس والأمن الاقليمي

المطلب الاول : النظرية الواقعية

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية

المطلب الثالث : النظرية الماركسية

الفصل الثاني : معالم ومقومات التنافس الصيني الهندي في جنوي شرق آسيا

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول : المعا لم الجغرافية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني : الاهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني : العلاقات الاقليمية للصين والهند

المطلب الاول : العلاقات الصينية الآسيوية

المطلب الثاني : العلاقات الهندية الآسيوية

المبحث الثالث : خلفيات التنافس الصيني الهندي

المطلب الأول : الخلفيات الجيواستراتيجية .

المطلب الثاني : الخلفيات السياسية

المطلب الثالث : الخلفيات الاقتصادية

الفصل الثالث : **العلاقات الصيني الهندية بين التنافس والتعاون**

المبحث الاول : مسارات التنافس الصيني الهندي

المطلب الاول : مسارات الصعود الصيني في جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني : مسارات الصعود الهندي في جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني : الشراكة الصينية الهندية

المطلب الاول : مقومات الشراكة الصينية الهندية

المطلب الثاني : مجالات الشراكة الصينية الهندية

المبحث الثالث : تقييم لمسارات التنافس الصيني الهندي

المطلب الأول : آفاق التنافس الصيني الهندي

المطلب الثاني : تحديات التنافس الصيني الهندي

الخاتمة